

المحاضرة الاولى :

مفاهيم و تعاريف اقتصادية :

لتسهيل دراسة موضوع الاقتصاد الزراعي لابد من تناول بعض التعاريف و المفاهيم الاساسية ذات العلاقة بالموضوع ومن هذه المفاهيم ما ياتي :

اولاً : دراسة علم الاقتصاد :

يرجع السبب الرئيسي في دراسة علم الاقتصاد الى اهتمام العلم بأمر كثيرة تتصل بحياتنا اليومية اتصالاً وثيقاً كالأمر المتعلقة بالاسعار و الانتاج و الاجور و الضرائب و البطالة و الاحتكار الخ و هو يساعدنا في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي نجابهها في حياتنا اليومية و يرشدنا الى كيفية استعمال مواردنا بصورة صحيحة و الى وضع السياسات الاقتصادية السليمة، و حل المشكلات الرئيسية التي تجابه المجتمعات البشرية.

ثانياً : مفهوم علم الاقتصاد :

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد و لكن يمكن تعريفه بمفهومه الواسع (بأنه العلم الذي يدرس جميع الفعاليات التي يقوم بها افراد المجتمع البشري في محاولتهم الموازنة بين حاجاتهم و مواردهم لأجل الحصول على العيش).

وقد عرفه (آدم سميث) وهو مؤسس الاقتصاد الحديث و اول من نشر دراسة منظمة في هذا العلم عندما نشر كتابه (ثروة الامم) عام 1776 (بأنه علم الثروة) لأنه يدرس الثروة من ناحية انتاجها و تداولها. و عرفه الاقتصادي الانكليزي (الفرد مارشال) 1842 – 1924 في كتابه (مبادئ الاقتصاد) بأنه (ذلك العلم الذي يدرس بني الانسان في حياتهم العادية فهو يبحث ذلك الجزء من نشاط الفرد والمجتمع في الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية العامة) اي انه يهدف الى دراسة الثروة من جهة و دراسة الانسان من جهة اخرى .

وهناك عدد كبير من التعاريف لعلم الاقتصاد و كتعريف شامل فأن (الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة قابلية الفرد او المجتمع في اختيار الموارد الانتاجية النادرة او المحدودة) كالارض و العمل ورأس المال) لإنتاج السلع المختلفة و توزيعها للاستهلاك بين مختلف الافراد و الطبقات في المجتمع). نستخلص مما سبق ان دراستنا لعلم الاقتصاد تساعدنا على الاستفادة من مواردنا المحدودة الى اكبر حد ممكن.

طبيعة علم الاقتصاد وماذا يدرس :

تنشأ معظم العلوم على اساس معالجة مشكلة معينة او تفسير علاقات ومتغيرات معينة وهذا هو شأن علم الاقتصاد الذي اتخذ من العلاقة بين الانسان متمثلاً بحاجاته ورغباته غير المحدودة و بين الطبيعة متمثلة بمواردها المحدودة ،موظوعاً للدراسة و البحث واصبحت هذه العلاقة الموضوع الرئيسي لعلم الاقتصاد والتي باتت تعرف بالمشكلة الاقتصادية.

ان الاقتصاد الزراعي يبحث في جوانب تتعلق بالمشكلة الاقتصادية وهي اساس دراسة الاقتصاد الزراعي ومنها :

- 1 - يدرس علم الاقتصاد ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات البشرية .
- 2- يبحث علم الاقتصاد في كيفية استغلال الموارد وتخصيصها بما يتلائم مع طبيعة المجتمعات و احتياجاتها.
- 3 - يبحث علم الاقتصاد في البدائل و الخيارات المتاحة لدى المجتمع بسبب محدودية الموارد.
- 4 - يدرس علم الاقتصاد آلية السوق و جهاز الاسعار وارتباط ذلك بكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج ، التضخم، البطالة، معدلات الاستهلاك، الاستثمار ، السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية.
- 5 - يهتم علم الاقتصاد بعلاقات الدولة مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد و التصدير وحركة القوى العاملة وحركة رؤوس الاموال وغيرها من العلاقات الدولية.

ثالثاً : المشكلة الاقتصادية :

يختص كل علم من العلوم يبحث مشكلة معينة معينة و علم الاقتصاد يختص يبحث المشكلة الاقتصادية ، و لتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق الى اسبابها و عناصرها.

تعد الندرة النسبية *Relative scarcity* جوهر المشكلة الاقتصادية و المقصود بالندرة النسبية ،ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات و وسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة و هذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها ولو فرضنا ان الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الانسان لإشباع حاجاته لإننتفت المشكلة الاقتصادية ، وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الافراد بوجود حاجات متعددة و متجددة اي حاجات غير محدودة يقابلها وسائل اشباع متمثلة بالموارد المتوفرة و هي نادرة او محدودة و لما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية لا الندرة المطلقة و ان للافراد رغبات متعددة بحاجة ملحة للاشباع فلا بد من تنافس هذه الرغبات على هذه الموارد المحدودة ات

الاستعامالات البديلة و هذا الوضع يجعل الفرد يختار بين الحاجات الاكثر الحاحاً التي تكون لها الاولوية في الاشباع و بين الحاجات الاقل الحاحاً و التي يمكن التخلي عنها فالمشكلة تكمن في كيفية تنظيم المقادير المحدودة من الموارد الانتاجية و توزيعها على مختلف النشاطات الانتاجية بأحسن طريقة ممكنة للحصول على افضل مجموعة من السلع الاستهلاكية المطلوبة و الموارد المتوفرة في اي مجتمع لا تشمل على الموارد الطبيعية الحرة كالاراضي و المعادن والغابات فحسب بل تشمل ايضاً على الموارد البشرية (الفكرية والعضلية) هذا بالاضافة الى الاشياء الاخرى المساعدة التي صنعها الانسان لزيادة الانتاج كالمكائن و الالات و الابنية .

مما سبق نستنتج ان المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين اساسيين هما تعدد الحاجات من جانب يقابله ندرة الموارد (السلع و الخدمات) من الجانب الاخر .

رابعاً: الموارد :

يمكن التمييز بين نوعين من الموارد ، موارد اقتصادية و موارد غير اقتصادية:

1 - الموارد غير الاقتصادية : هي تلك الموارد غير المحدودة ،اي متوفرة بكميات تفوق الحاجة اليها بمعنى انها لا تمتاز بعامل الندرة و لا تحتاج للاقتصاد فيها و لا يستخدم فيها عنصر العمل ورأس المال ، و عادة لا يكون لها سعر محدد ومن الامثلة على ذلك الهواء، الرمال ... الخ ، لذلك نجد ان المشكلة الاقتصادية مرتبطة بالموارد الاقتصادية.

2 - الموارد الاقتصادية : تعتبر هذه الموارد الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها اشباع الحاجات الانسانية و جرت العادة على تقسيمها الى اربع عناصر اطلق عليها (الموارد الانتاجية) و هي كالآتي :

1- الارض: وهي احد الموارد الانتاجية كل ما بها و عليها من موارد ويمكن ان تستخدم في العمليات الانتاجية من خلال كونها اراضي زراعية و خامات معدنية و نفطية و قوى طبيعية كالبهار و الشلالات و الانهار والعوائد المتحققة منها تسمى الربح.

2- العمل (القوى العاملة) هو النشاط الواعي والهادف الذي يبذله الانسان في سبيل انتاج السلع و الخدمات وقد يكون هذا النشاط ذهني او عظمي يؤثر من خلاله الانسان على الطبيعة وتحويلها و تكيفها بما يتلائم مع حاجاته والعائد المتحقق من العمل يسمى الاجر .

3- رأس المال : يعتبر اهم عناصر الانتاج وهو عبارة عن وسيلة تم انتاجها بهدف استخدامها في العمليات الانتاجية وبالتالي هو يشمل الآلات و المكائن والمباني و وسائل النقل و الادوات المزرعية الاخرى و محطات توليد الكهرباء و الجسور و كذلك يشمل السيولة النقدية وحيوانات المزرعة و العائد المتحقق من رأس المال يسمى الفائدة.

4- الادارة المزرعية والتنظيم : وهو يمثلها مدير المزرعة وهو يقوم بإدارة الموارد السابقة (الارض، العمل، رأس المال) و توظيفها من خلال عملية المزج لهذه الموارد بنسب معينة لإنتاج سلع و خدمات معينة ، ومن اهم وظائف مدير المزرعة او المنظم هي البحث عن مصادر مواد الخام ، دراسة موقع المشروع و دراسة حالة السوق و تنظيم العمل داخل المزرعة و تقسيم توزيع العمل وفقاً للتخصص و العوائد المتحققة من عنصر الادارة المزرعية والتنظيم يسمى الربح.

خامساً : الحاجات البشرية :

يقصد بالحاجات البشرية تلك الرغبة التي تتولد في الانسان نحو الاشياء سواء كانت هذه الرغبة متفقة مع القانون او الاخلاق او لا تتفق و كل فرد من الافراد له حاجات يريد اشباعها و تتولد هذه الحاجات من طبيعة المنطقة التي يعيش بها او المهنة التي يمارسها و الاعراف و التقاليد التي يسير عليها مجتمعه . و يلاحظ ان الحاجات البشرية غير محدودة العدد و يزداد تعددها مع تقدم المدنية و وسائل المواصلات و قد ساعد النظام الرأسمالي على ظهور حاجات متعددة جديدة كثيرة ما ادى الى اختراعات فكل اختراع جديد يخلق حاجات جديدة.

ولقد اطلق بعض الاقتصاديين على مبدأ تعدد الحاجات و تنوعها بقانون تنوع الحاجات البشرية و مضمونه (ان عدد السلع و الخدمات المختلفة التي يحتاجها الاشخاص لا حد لها على اساس ان الحاجات القديمة كلما اشبعت ظهرت حاجات جديدة).

للحاجات البشرية خصائص متعددة يمكن تلخيصها كما يلي :

- 1/ قابليتها للاشباع : اي ان حاجة الفرد يمكن اشباعها اذا انفق عليها قدر محدد من المال .
- 2/ قابليتها للاحلال و الاستبدال : اذ يمكن للحاجات البشرية ان يحل بعضها محل البعض الاخر فالحاجة لشرب القهوة قد تزيل الحاجة لشرب الشاي اي اشباع حاجة بديلة محل حاجة اخرى و هذا ما يعرف بالاحلال.
- 3/ قابليتها للتعدد: لا تكون حاجات الانسان محدودة العدد و لكنها تتزايد بصورة مستمرة.
- 4/ الحاجات متكاملة : هناك كثير من الحاجات لا يمكن اشباعها إلا بإشباع حاجات اخرى معها فالحاجة لشرب الشاي تؤدي للطلب على السكر و هذا ما يعرف بالتكامل.

سادساً : الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي :

ان دراسة النظرية الاقتصادية يمكن ان تقسم على مجالين واسعين هما الاقتصاد الجزئي Micro-economics الذي يتعلق بمسائل الافراد و المشاريع و يكون تركيز الاهتمام فيه على

تكوين الاسعار و المشكلة الاساس التي يعالجها هي تحديد الاسعار و الكميات بقوى العرض و الطلب لذا فإن نظريته هي نظرية الطلب و نظرية العرض و نظرية السعر في الاسواق المختلفة وهو يحاول تحديد مالذي يجعل الفرد يشتري احدى السلع بدلاً من الاخرى كونه مستهلكاً ومالذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة او تلك كونه منتجاً.

اما الاقتصاد الكلي Macro-economics يهتم بمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني ككل و يهتم به و يشار له في بعض الاحيان بتحليل التوازن العام وانه يتضمن دراسة الانتاج الكلي و الاستخدام الكلي و المستوى العام للاسعار و الاستهلاك الكلي و يصف الدورات التجارية و يحلل الاجرائات المالية و النقدية و يفسر التضخم و يحلل اثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي.

سابعاً : النظام الاقتصادي : The economic sestem

يتكون النظام الاقتصادي من القوانين والتقاليد و المبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي و يتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لأشباع الحاجات الانسانية. و يهدف النظام الاقتصادي الى تحديد انواع و كميات السلع و الخدمات التي تنتج و طرائق انتاجها و كيفية توزيعها و ان النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة الافراد ام الدولة، وبناء ملكية الثروة هناك ثلاث انواع من الانظمة الاقتصادية :

1/ نظام المشروع الحر : Free Enterprise

و فيه تكون جميع الثروة مملوكة للافراد و ان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تُحل من خلال نظام (آلية) الاسعار، اي من تفاعل قوى العرض و الطلب وهو ما معمول به في النظام الرأسمالي.

2/ نظام الاقتصاد المخطط: Planned Economy

تكون الدولة في هذا النظام هي المسؤولة عن الانتاج والتوزيع و مسائل النمو من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استناداً الى الملكية الاجتماعية للثروة و تكون مسؤولة عن تحديد الكميات المنتجة و وضع الاسعار و توزيع الدخل.

3/ نظام الاقتصاد المختلط: Mixed Economy

في هذا النظام بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام) و بعضها الاخر من القطاع الخاص . وتنتهج كثير من الدول هذا النظام اذ لا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

ثامناً : السلع : Goods

من المصطلحات التي تستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين للاشياء التي يحتاجها الناس لأشباع حاجاتهم الانسانية هي السلع و تتضمن جميع الاشياء المفيدة التي تحقق منفعة و تكون

مرغوبة من قبل الافراد . والسلع الاقتصادية نوعان رئيسيان هما الثروة (Wealth) و الخدمات (Services) فالسلع الاقتصادية ذات الطبيعة المادية هي ثروة اما السلع الاقتصادية غير المادية فهي خدمات . فالارض الزراعية وجميع الموارد كـخامات الحديد والفحم و النفط و جميع المصانع و مكائنها و ابنيتها هي ثروة، اما السلع غير المادة كـخدمات المهندس الزراعي و المرشد الزراعي و الطبيب و المدرس فهي خدمات و هي تمتلك منفعة نادرة لا تقل اهمية عن السلع الاقتصادية المادية.

تاسعاً : الفعاليات الاقتصادية :

في محاولتنا لإشباع حاجاتنا المتعددة نكون مجبرين لأن نقتصد و عملية الاقتصاد هي محاولة الانتفاع من الوسائل النادرة وعند عملية الاقتصاد هذه تحصل بعض الفعاليات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها الى اربع وهي (الانتاج والتبادل و التوزيع و الاستهلاك).

1/ الانتاج : هو خلق منفعة او زيادتها إذ ان هذه العملية من شأنها ان تسهم في تحقيق نفع معين يعد انتاجاً، فعندما يزرع الفلاح قمحا يكون هناك انتاج و عندما يحوّل العامل المواد الاولية الى شكل اخر اكثر فائدة يكون انتاج ايضاً فالخبز مثلا هو نتيجة نهائية لسلسلة طويلة من العمليات الانتاجية تبدأ بزراعة القمح و حصاده و تمر بطحنه و خبزه ثم نقله و تسويقه للمستهلكين.

2/ التبادل : بعد الانتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم انتاجها بأيدي مستخدميها . ومع تقدم الحياة البشرية عبر العصور لم يعد هناك اشخاص مكتفين ذاتياً من السلع و انما يظطرون لتبادل السلع مع غيرهم من المنتجين ، فالعامل يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع و في عملية التبادل تكون هناك ضرورة لإدخال وساطة تبادل اولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع اخرى.

3/ التوزيع : يقصد بالتوزيع بالتحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين اولئك الذين اسهموا بعملية الانتاج و ان هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات (اجور ، ريع ، فائدة ، ربح) و ان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لإن توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفة او حسب نسبة اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي ، ان العامل الانتاجي يكافأ على وفق اسهامه في الناتج الكلي.

4/ الاستهلاك : يمثل الاستهلاك الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي الذي يتمثل بالانتاج ثم التبادل ثم التوزيع و اخيراً الاستهلاك، و الاستهلاك هو الانتفاع من السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الانسانية فالطلب على كل سلعة او خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على اشباع حاجات الافراد ، والحاجات لوحدها لا تحفز النشاط الاقتصادي انما المحرك الرئيس لهذا النشاط هو طلب المستهلك فطلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بمصطلح نقدي فالمستهلكون لديهم

حاجات متعددة لكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي مالم يكن الافراد راغبين و قادرين على دعم هذه الحاجات بقدرة شرائية، فالرغبة لاتحفز المنتجين على الانتاج لكن الدفع النقدي و الاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة تصبح طلباً.

الاقتصاد الزراعي :

الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة و يعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لأنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً ، ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات و الفعاليات الاقتصادية الاخرى و بهذا المفهوم تحول التفكير بالمزرعة من وحدة بيولوجية الى وحدة اقتصادية و ربطها بالاقتصاد العام ، فعلم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة و يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية ، كذلك يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية إذ انه يبحث في الامور المرتبطة بالجهود الانساني في مهنة الزراعة و يبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية و الموارد البشرية استغلالاً اقتصادياً و ذلك بالعمل على تنظيم العلاقة و الربط بين عوامل الانتاج في الزراعة و خارجها لتوفير افضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية و استمرارها على التقدم ، فضلاً عما تم ذكره يهتم الاقتصاد الزراعي بالمشاكل الادارية المتعلقة باستغلال عناصر الانتاج على الوجه الاكمل و الاكفاً و من هنا نشأ تخصص في الاقتصاد الزراعي يركز على الزراعة و ما يتعلق بها من عناصر انتاجية و ادارية وهو ما يسمى بتخصص ادارة المزرعة .

ان علم الاقتصاد الزراعي كعلم قائم بذاته و كأختصاص يعتبر من فروع الاقتصاد الحديثة إذ بدأ عند ظهور المشكلة الاقتصادية الزراعية في اواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين ففي هذه الفترة مرت الزراعة بظروف عصيبة ، وهذه الظروف دفعت الكثير من الاقتصاديين في المانيا وغيرها الى تقصي اسباب هذه المشكلة و البحث عن حلول مناسبة لها .

ملحق بالحاضرة الاولى :

بعض مفاهيم الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي :

يهتم هذا الفرع من الاقتصاد على بالموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تتعلق بالاقتصاد القومي ككل مثل (الناتج القومي الاجمالي و الدخل القومي و الاستثمار القومي) كما يهتم ببعض المشكلات القومية مثل البطالة و التضخم و الفجوة الغذائية و الارتفاع العام في مستوى الاسعار.

الناتج القومي الاجمالي :

القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة كأن تكون سنة.

الدخل القومي:

اجمالي دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة كأن تكون سنة.

السياسة الاقتصادية :

مجموعة قرارات تعتمد عليها الحكومة لمعالجة اوضاع اقتصادية معينة عن طريق استخدام الادوات والوسائل المناسبة لتحقيق اهداف معينة ومن اهم الامثلة للسياسة الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية).

اهداف السياسة الاقتصادية :

1/ العمالة الكامل : التشغيل الكامل للقوى العاملة والقضاء على البطالة .

2/ استقرار الاسعار : منع حدوث التضخم (منع ارتفاع وانخفاض الاسعار بشكل لا يتناسب مع حجم الدخل للمواطنين المستهلكين).

3/ النمو الاقتصادي : اتشاع الانشطة الاقتصادية مثل نشاط القطاع الزراعي و الصناعي و التجاري .

4/ التوازن الخارجي : اي العلاقة التجارية بين البلد وبين البلدان الاخرى من ناحية الواردات والصادرات من السلع.

التضخم :

هو الزيادة المستمرة بالاسعار في مجتمع ما.

من انواعه :

1/ التضخم المفتوح : هو التضخم الذي تستطيع الاسعار في ضله ان ترتفع بسرعة نتيجة لعدم وجود قيود حكومية تسيطر على الاسعار.

2/ التضخم الجامح : هو ارتفاع كبير في الاسعار يليه لأرتفاع في الاجور (الرواتب واجور العمل الحر)

3/ التضخم الزاحف : هو ارتفاع في الاسعار ناشئ عن ارتفاع الاجور.

البطالة :

و تعني توقف اجباري عن العمل لجزء من القوى العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوى بالعمل و الانتاج.

القوى العاملة :

جميع السكان القادرين و الراغبين بالعمل (في السن القانوني للعمل والذي يحدده القانون).

بعض انواع البطالة :

1/ البطالة الموسمية : تنشأ في قطاعات الانتاج الموسمي مثل القطاع الزراعي ، حيث يكون العمل في اوقات الاستزراع ورعاية المحصول حتى حصاده وخلال انتهاء الموسم يكون المزارع غالبا ليس لديه عمل حتى الموسم القادم.

2/ البطالة المقنعة : تنشأ عندما يكون عدد العمالة اكبر من احتياجات العمل .

3/ البطالة الهيكلية : تنشأ نتيجة اختلاف نوعية الطلب على العمل المعروض مثلا الطلب على العمل بصفة عمال اداريين و العمل المتوفر بحاجة لعامل طابعة او حاسبة.

التجارة الداخلية :

هي النشاط الذي يتناول تبادل السلع و المنتجات المختلفة داخل البلد بين المحافظات والمدن العراقية تتبادل هذه المحافظات فيما بينها السلع المصنعة والمستوردة و ساعد على ذلك مجموعة عوامل منها تركيز الصناعات في بعض المدن و تخصص مدن اخرى في صناعات معينة.

تجارة المرور (الترانسيت) :

تمر بالعراق بضائع لا لغرض الاستهلاك المحلي بل فقط لغرض العبور بين دولتين فيستفيد منها العراق في عمليات الشحن والتفريغ و الخزن والتوسط لتلك البضائع.

التجارة الخارجية:

يتميز هيكل الصادرات العراقية بالتركيز والتخصص في سلعة واحدة وهي تصدير النفط الخام لذلك يوصف بأنه اقتصاد تصديري لسلعة واحدة اساسية .

المنافذ الحدودية العراقية : (اطلاع فقط)

معنى المنافذ الحدودية هي الطرق البرية والبحرية والجوية التي تستخدم للمرور والتبادل التجاري بين الدول .

✓ يبلغ طول الحدود العراقية الكلي (3631 الف كم) مقسمة جغرافياً بالشكل التالي:

1- الحدود العراقية مع تركيا يبلغ طولها (331 الف كم)

2- الحدود العراقية مع ايران يبلغ طولها (1248 الف كم)

3- الحدود العراقية مع سوريا يبلغ طولها (605 الف كم)

4- الحدود العراقية مع الاردن يبلغ طولها (181 الف كم)

5- الحدود العراقية مع السعودية يبلغ طولها (814 الف كم)

6- الحدود العراقية مع الكويت يبلغ طولها (212 الف كم)

✓ تقسم المنافذ الحدودية للتجارة البرية في العراق كالآتي :

1/ مديرية كمرک و منافذ المنطقة الشمالية: تضم المنافذ التجارية التالية :-

(منفذ حاجي عمران - منفذ باشماخ - منفذ زاخو - منفذ كرميان - منفذ ابراهيم الخليل - منفذ ربيعة - منفذ تلعفر)

2/ مديرية كمرک و منافذ المنطقة الغربية : وتضم المنافذ التالية :-

(منفذ القائم - منفذ الوليد - منفذ طريبيل - منفذ الرطبة - منفذ عرعر)

3/ مديرية منافذ و كمرک المنطقة الجنوبية: وتضم المنافذ التالية:-

(منفذ الشلامجة - منفذ الشيب - منفذ سفوان - منفذ المعقل - منفذ خور عبدالله)

4/ مديرية منافذ المنطقة الوسطى : تضم المنافذ التالية :-

(منفذ مندلي - منفذ المنذرية - منفذ زرباطية)

✓ المنافذ الحدودية التجارية البحرية في العراق (الموانئ) :

(منفذ ميناء ام قصر - منفذ ميناء خور الزبير - منفذ ميناء ابو فلوس)

✓ منافذ الشحن الجوي العراقية (المطارات ونقل الترانسيت) : وتشمل :-

1- منفذ و كمرک مطار بغداد الدولي (منافذ المنطقة الوسطى)

2- منفذ و كمرک مطار الموصل (منافذ المنطقة الشمالية)

3- منفذ و كمرک مطار اربيل (منافذ المنطقة الشمالية)

4- منفذ و كمرک مطار السليمانية (منافذ المنطقة الشمالية)

5- منفذ كمرک مطار النجف (منافذ المنطقة الوسطى)

6- منفذ و كمرک مطار البصرة (منافذ المنطقة الجنوبية)

الماضرة الثانية

علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام :

الاقتصاد الزراعي هو احد فروع الاقتصاد العام و تجمعهما نفس الاهداف ، الا ان اهتمام الاقتصاد الزراعي يتركز على نشاطات و فعاليات اصحاب الزراعة و رفاهيتهم و لذلك فهو يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية فلا يمكن للزراعة ان تنمو و تتطور بدون تطور و نمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى فالزراعة هي جزء متمم للفعاليات الاقتصادية في البلد و لا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات و تخضع الزراعة الى التطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع و التجارة و حالة البلد و ذلك بإمكانية تزويد الزراعة بما تحتاج اليه من الالات و الاسمدة و المبتكرات الجديدة

التي تتطلبها الزراعة لأجل تطورها لذا فإن مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد مقتصرًا على دراسة ادارة و تنظيم الزراعة فقط كما كان سابقاً بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى و اصبح لا يختلف كثيراً عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية و الخارجية و الدورات الاقتصادية و دراسة النقود و البنوك و المالية و الخدمات التسويقية و الضرائب و الاسعار و اقتصاد العمل و غيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التي اصبحت من الامور التي يحتاجها الاقتصادي الزراعي للإلمام بها و معرفة نظرياتها و اثارها و تطبيق مبادئها على الزراعة.

و على هذا نستنتج انه ليس هناك اختلاف كبير بين اهداف و مجال الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام، فالاقتصاد الزراعي هو متمم للاقتصاد العام و لا يختلف عنه و لكنه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية و التطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية و علم تربية الحيوان و علم التربة و الهندسة الزراعية و المكننة الزراعية فيستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين كمية و نوع الانتاج الزراعي و بعد تنسيق المعلومات المتوفرة من هذه العلوم لإيجاد افضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعترض طريق نمو الزراعة.

الزراعة و خصائصها :

يمكن تعريف النشاط الزراعي بأنه ذلك النشاط القابل للتطور المعتمد على قوى انتاجية تدخل في انتاج السلع الزراعية بالقدر و النوع الكافي لإشباع الرغبات الاساسية اذ ان لها اهمية عظمى في كونها المصدر الاساسي الذي يمد العالم بالغذاء و المعامل بالموارد الاولية .

و تتسم الزراعة بسمات تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية و ايجاد الحلول المناسبة لها و فيما يلي اهم هذه السمات :

1/ التقدم العلمي بطئ الاثر في الزراعة :

من الواضح ان الزراعة فرع مهم من فروع الانتاج العلمي إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة و علم تغذية الحيوان و النبات و امراضهما، و يقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفة نتائجها و ذلك بسبب التغيرات الطبيعية لذا فقد بقي الجهل مخيماً على الزراعة اطول مما هو مخيم على الصناعة، فإذا نجح احد الزراع في اجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتاً طويلاً لإن دورة الانتاج الزراعي طويلة. كما ان تجارب الانتاج الزراعي تكون ذو فائدة عظيمة على المجتمع لذلك تقوم الحكومات غالباً بالتجارب الزراعية على نطاق واسع و اعتماداً على اساس علمي و لأمد طويل و تقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجاناً على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة و من المشكلات التي تواجه الزراعة الان لا تتمثل فقط في اكتشاف معلومات و طرق جديدة بل بنشر المعلومات المتوفرة و تطبيقها و الاستفادة منها.

2/ تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة:

يقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من الزراع و ينتج كل واحد منهم جزء ضئيل لا يكاد يذكر اذا تم قياسه بالانتاج الكلي فإذا اراد احد المزارعين ان يغير من انتاجه فأن تأثير ذلك على المحصول قليل ، ويصح هذا ايضاً اذا غير الفلاح طلبه لعوامل الانتاج كالايدي العاملة و الاسمدة والمحسنات الزراعية ، فالفلاح ليس له قدرة على التحكم بالاسعار و عليه القبول بأسعار السوق سواء رغب ام لم يرغب ، وهذا ناتج عن عدم استطاعة المزارع عن تحديد انتاجه لإن المحصول بعد زراعته لا يمكن التحكم في زيادته اذا دعت حالة الطلب على ذلك حيث ان لزراعة كل محصول موعد محدد لا تصلح زراعته بعده و من هذا يظهر امر تحديد كمية الانتاج في الزراعة امر صعب التنفيذ.

3/ تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:

من الواضح ان مساحة الاراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدود و على هذا فإذا اريد زيادة الانتاج الزراعي بسبب زيادة السكان فقد يؤدي ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد تظطر فيه اللجوء الى استغلال اراضي اضافية اقل خصوبة او تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية وبذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الايدي العاملة و عوامل الانتاج الاخرى الداخلة بالعملية الانتاجية الزراعية فنظطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج.

4/ لا يساير الانتاج الزراعي انخفاض الاسعار:

اظهرت الدراسات ان الانتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب و لكن مسايرته الى انخفاض الطلب بطئ جداً و سبب هذا البطء هو ان الارض عامل ثابت و باستمرار استغلالها عادة مادامت تغطي التكاليف المتغيرة حيث انه عندما تنخفض اسعار المنتوجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الانتاج السابق لإعتقاده ان بأن هذا خير له من ان يترك حقله بوراً، فيفتش عن عمل اخر و على هذا تهبط اسعار المحاصيل الزراعية في الازمات الاقتصادية هبوطاً عظيماً ، اما في الصناعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى فالامر مختلف تماما حيث انه اذا انخفض الطلب انخفاضاً كبيراً لمحصول ما انخفضت معه اجور العامل الانتاجي.

5/ ينقص الزراع التعاون و توحيد الكلمة:

يتمتع اصحاب المصانع في كثير من البلدان بنفوذ واسع في الحكم و هذا يساعدهم على توجيه التشريعات في بلادهم لصالح اكثر مما هو في صالح الزراع و كذلك الفلاحين في الدول الرأسمالية بحكم عملهم متفرقين و منتشرين لا تجمعهم صلة قوية كالتي تجمع ارباب الصناعات و يصعب اتفاق كلمتهم و توحيد جهودهم في منظمات قوية كما يفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن واللحم و الخبز ومنتجات الالبان و كما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح من

الملابس و الالات الزراعية و السماد و غيرها، اما في الدول الاشتراكية و اغلب الدول النامية فقد بدأ الفلاحون بتشكيل اتحاداتهم التعاونية و الفلاحية لتدافع عن حقوقهم و تنظم تسويق منتجاتهم.

6/ عنصر المغامرة كبير في الزراعة:

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة اكثر مما تؤثر على الصناعة إذ ان الانبات هو الاساس في تكوين المحاصيل الزراعية و هو يتأثر بالعوامل الجوية اكثر مما يتأثر بالتربة ولو ان تأثير التربة كبير ايضاً و يحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية و هذا مالا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الانسان لهذا يصعب على المزارع ان يتنبأ عن مقدار و مصير انتاجه و ذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لاسلطان له عليها و على هذا فالعوامل الطبيعية من (جفاف و فيضان و برد و ثلوج وغيرها من الافات الزراعية كـدودة القطن و دوباس النخيل و صدأ القمح و امراض الفاكهة و غارات الجراد و امراض الحيوان) تجعل الرزاعة عملاً فيه كثير من المغامرة و المخاطرة.

7/ فترة الانتظار طويلة في الزراعة:

ان فترة الانتظار في الزراعة بين بدأ تشغيل عوامل الانتاج و بين الحصول على الانتاج طويلة حيث ان القمح مثلاً لا يثمر قبل اربعة اشهر و القطن تسعة اشهر و الذرة قبل ثلاثة اشهر اي ان دورة الانتاج الزراعي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الانسان.

ان الفلاح عندما ينتج فإنه لا يلبي طلبات تلقاها اي انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية و لا يعلم كيف ستكون حالة العرض و الطلب و الاسعار عند نضوج المحصول ، حتى و ان كان يعلم فرضاً ما ستكون عليه حالة السوق مستقبلاً فإنه ليس من السهل ايقاف انتاج حقل للفواكه او حظيرة للحيوانات بمثل السهولة في ايقاف انتاج معمل من المعامل ، و اذا اراد الفلاح زيادة انتاج معمل الالبان مثلاً فهو مظطر للانتظار لسنة كاملة حتى تلد الابقار كذلك الحال في حقول الفواكه التفاح مثلاً فلا يبلغ ذروة الانتاج حتى يبلغ سن العاشرة ، و على هذا فإذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات فقد يغري الفلاح في زيادة انتاجه منها زيادة كبيرة جداً و قد يبقى السعر مرتفعاً لبضع سنوات بسبب فترة الانتظار ، و خلال هذه الفترة يواصل الفلاحون زيادة الانتاج دون تشاور فيما بينهم و عندما يبدأ الانتاج الكبير بالظهور بالسوق بكميات متزايدة شيئاً فشيئاً سيؤدي ذلك لهبوط سعر المحصول هبوطاً كبيراً ، عند ذلك سيدرك الفلاحون خطأ سياستهم فيقومون بتخفيض الانتاج بشكل كبير و بعد مرور سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض بالانتاج فتعود الاسعار للارتفاع مجدداً و تبدأ الدورة من جديد ثانيةً ، لذا اصبح من الضرورة وجود سلطة توجه و تنظم هذه الفعاليات الاقتصادية لتجنب هكذا ازمات.

8/ صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب اجرائها على التكاليف المتغيرة اذا ما اراد ان ينقص او يزيد من انتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد يكون اكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي في بوجه عام و خاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر حيث ان المزارع لا يتخص بإنتاج محصول واحد كالقمح مثلاً بل ان الربح يأتي من نواحي متعددة اي من انواع النباتات او الحيوانات فإذا اراد الفلاح زيادة انتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه فعلى صاحب المزرعة ان لا يدخل في الحساب ما طرأ على التكاليف المتغيرة في هذا المحصول من زيادة او نقص بل يجب ان ينظر الى الاثار غير المباشر التي تترتب على تكاليف المحاصل الاخرى التي انتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك .

9/ تناقص نسبة الزرّاع :

اظهرت الدراسات ان نسبة المشتغلين بالزراعة في العالم اخذ بالتناقص ، لقد بدأت هذه النسبة تتناقص باستمرار في جميع انحاء العالم ويعود سبب ذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية التي هي حصيلة التقدم العلمي بالزراعة كاستخدام الالات الزراعية الحديثة و مقاومة الافات و طرق الري المتطورة و هذا ادى لزيادة الانتاج الزراعي و ترك فائضاً في المعروض من المنتجات الزراعية ما سبب بوجود فائض بالايدي العاملة للإشتغال بمهن اخرى مما ادى ايضاً لتناقص عدد الزراع و قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تنجز في المزرعة كتفنية البذور و عزل المخلفات و تعبئة المحصول .

10/ نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة:

تقدر نسبة الاموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المشغلة حيث ان الجزء الاكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الانتاج و هذا ما يؤدي لصعوبة اجراء اي تعديل او تحويل الانتاج الى انتاج اخر حيث ان التكاليف الثابتة يجب ان يتحملها المنتج.

الماضرة الثالثة

الطلب : Demand

تعريف الطلب:

يعرف الطلب بأنه الكميات الكلية من سلعة معينة التي يمكن ان تشتري من الافراد او المشاريع بأسعار معينة و في اوقات معينة فالطلب هو الرغبة المقرونة بالقدرة على الشراء.

ومن هذا التعريف يمكن اشتقاق الطلب الزراعي بأنه المقادير من السلع الزراعية التي تشتري عند مستويات سعرية مختلفة في مدة زمنية محددة.

يوضح الطلب العلاقة بين السعر والكمية فإذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة من السلعة و إذا ارتفع السعر قل الطلب على كمية السلعة على فرض بقاء اسعار السلع الاخرى و ذوق المستهلك ثابتة ، و على هذا فهناك علاقة عكسية بين سعر محصول ما و الكمية المطلوبة منه.

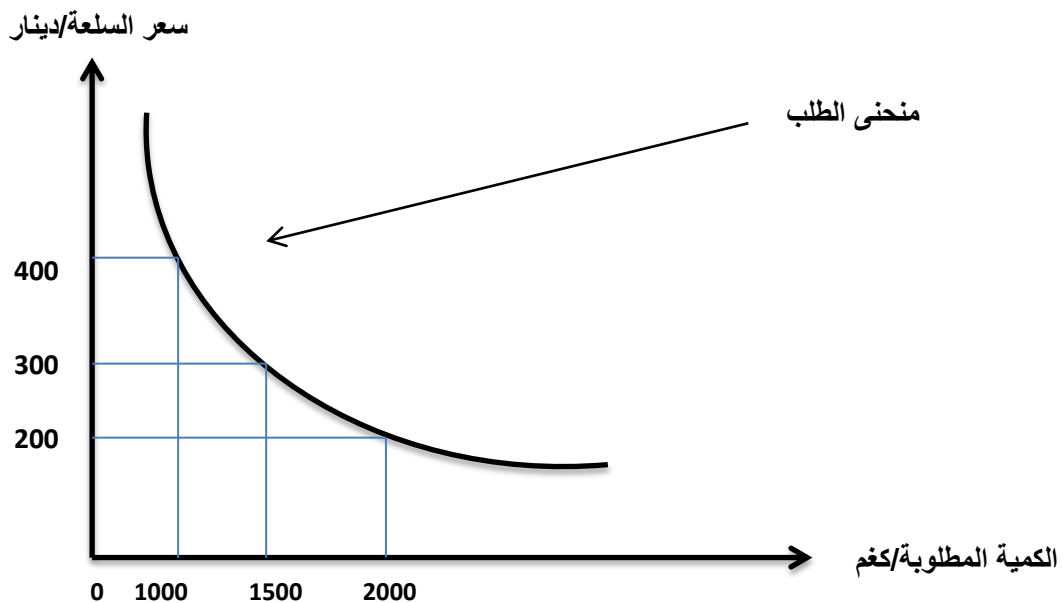
و يمكن توضيح هذه العلاقة بجدول يسمى جدول الطلب كما يمكن توضيح هذه العلاقة بالرسم البياني بمنحنى يسمى منحني الطلب:

جدول الطلب على الرز

سعر الرز دينار/ كغم	الكمية المطلوبة /كغم
100	1500
200	1000
300	750
400	600
500	450

يلاحظ من الجدول اعلاه انه كلما ارتفع السعر قلت الكمية المطلوبة من الرز حيث عندما كان السعر (100) دينار كانت الكمية المطلوبة (1500) كغم و عندما ارتفع السعر (200) دينار قلت الكمية المطلوبة الى (1000) كغم.

اما الشكل البياني لمنحنى الطلب على المنتجات الزراعية فيمكن توضيحه كمايلي:



وتقاس الكمية المطلوبة على المحور الافقي بينما يقاس السعر على المحور العمودي و ان منحني الطلب ينحدر من اعلى الى اسفل اي من نهاية المحور العمودي الى الاسفل من نهاية المحور الافقي ويتضح من الشكل البياني ان الكمية المطلوبة من السلعة تقل كلما ارتفع سعرها حيث عند السعر (500) دينار كانت الكمية المطلوبة (1000) كغم بينما ازدادت الكمية المطلوبة الى (1500) كغم عندما انخفض السعر الى (400) دينار و هكذا مع الاسعار و الكميات الاخرى على المحورين (الافقي و العمودي).

يتحدد الطلب على اي محصول بسعر ذلك المحصول اضافة الى عوامل اخرى وهي كما يلي:

1/ اسعار السلع المنافسة (البديلة) : هناك العديد من السلع التي يمكن ان تحل احداها محل الاخرى في اشباع نفس الحاجة و لهذا تؤثر اسعار بعض السلع على الكمية المطلوبة من السلعة المنافسة (البديلة) فإذا ارتفع سعر الشاي مثلاً ارتفاعاً كبيراً يؤدي الى زيادة الطلب على القهوة اذا بقي سعرها ثابتاً، اي ان العلاقة طردية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة واسعار السلع البديلة.

2/ دخل المستهلك : اذا ارتفع دخل المستهلك فإن ذلك يدفعه لزيادة طلبه على السلع عموماً و على بعض السلع بشكل خاص و يحصل العكس اذا انخفض دخل المستهلك ،مثل زيادة استهلاك الفرد من اللحم عند زيادة دخله.

3/ التوقعات في الاسعار : اذا توقع المستهلك ان محصول معين سيرتفع سعره ذلك سيدفعه لزيادة الطلب عليه خاصة اذا كانت السلعة قابلة للتخزين كما يحصل العكس عند توقعه بأن سعرها سينخفض فإن طلبه سيقبل على تلك السلعة.

4/ تغير ذوق المستهلك : تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة زراعية معينة بتغير رغبة المستهلك بسبب تغير ذوقه لظهور سلعة جديدة مثلاً التحول من استهلاك السمن الحيواني الى استهلاك الزيوت النباتية المصنعة.

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة زراعية معينة و بين العوامل المؤثرة في الطلب عليها (المحددة لها) بالصورة الدالية التالية :

$$Q_d = F (P, P^-, Y, T)$$

وتسمى هذه العلاقة بدالة الطلب حيث ان الكمية المطلوبة من سلعة معينة هي دالة لسعرها و اسعار السلع الاخرى البديلة و دخل المستهلك و ذوقه ، حيث :

$$Q = \text{الكمية المطلوبة من السلعة}$$

$$F = \text{ثابت الدالة}$$

$P =$ سعر السلعة نفسها (المطلوبة)

$P^- =$ سعر السلعة البديلة

$Y =$ الدخل النقدي للمستهلك

$T =$ ذوق المستهلك

خصائص الطلب على المحاصيل الزراعية :

يتسم الطلب على المحاصيل الزراعية بخصائص تنفرد بها الى حد ما السلع الزراعية و تشتق تلك الخصائص من السمات المميزة للسلع الزراعية بصورة عامة و ان اختلفت تلك السمات باختلاف المجموعات المحصولية ، واهم هذه الخصائص:

1 - الطلب على المحاصيل الزراعية يعد طلباً مشتقاً في جزء كبير منه فالطلب على محصول القطن مثلاً يعد طلباً مشتقاً من الطلب على الملابس و المنسوجات القطنية كما ان الطلب على المحاصيل الزيتية يعد طلباً مشتقاً من الطلب على الزيوت و الدهون.

2 - الطلب على المحاصيل الزراعية موسمياً في جزء كبير منه لإرتباطه بموسمية الانتاج وبخاصة المحاصيل سريعة التلف كالخضراوات و من ثم فأن هناك تغيرات كبيرة في طبيعة الطلب على تلك المحاصيل.

3 - الطلب على المحاصيل الزراعية غالباً ما يكون طلب غير مرن بالنسبة لكل من الدخل و السعر لأن اغلب المحاصيل الزراعية من الاطعمة و هي ضرورية للانسان و لا غنى له عنها اي ان انخفاض اسعار الاطعمة لا يزيد كثيراً الطلب عليها و ارتفاع اسعارها لا يقلل من الطلب عليها بصورة كبيرة .

4 - منافسة بعض المنتجات الصناعية للمنتجات الزراعية حيث تتنافس المنتجات الصناعية في عدة مجالات مع المنتجات الزراعية مثلاً تنافس الاصباغ الصناعية التي تستخرج من مركبات النفط للاصباغ الزراعية ، او منافسة المطاط الصناعي للمطاط الطبيعي كذلك الرايون و النايلون الصناعيين ينافسان القطن و الحرير الطبيعي الخ .

مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية :

المرونة : Elasticity

و تعرف بشكل عام على انها درجة استجابة المتغير التابع للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل . اما مرونة الطلب فهي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في

المتغيرات المستقلة المؤثرة على هذه الكمية كسعر السلعة نفسها و اسعار السلع الاخرى و الدخل وذوق المستهلك.

ان الطلب على المحاصيل الزراعية بصورة عامة يعتبر طلب ضعيف المرونة اي ان المحاصيل الزراعية التي يستهلكها الافراد تتغير بنسبة ضئيلة عند تغير اسعارها .

انواع مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية :

هناك ثلاث انواع من مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية ولك منها قانون رياضي يختلف عن الاخر و هي كمايلي :

1- مرونة الطلب السعرية Price elasticity of Demand

2- مرونة الطلب الدخلية Income elasticity of Demand

3- مرونة الطلب المتقاطعة Cross elasticity of Demand

1/ مرونة الطلب السعرية : يمكن قياس مرونة الطلب السعرية للسلع الزراعية بالمعادلة التالية :

التغير النسبي بالكمية التغير النسبي في الكمية / الكمية المطلوبة

المرونة السعرية = ----- = -----

التغير النسبي بالسعر التغير النسبي بالسعر / السعر

ولو رمزنا للكمية المطلوبة من السلعة بالرمز (Q) ولسعر هذه الكمية (P) وللمرونة السعرية (EP) فإن قانون المرونة يكون كالآتي :

$$EP = \frac{\frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P}}{\frac{-\Delta Q/Q}{\Delta P/P}} = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} \times \frac{P}{Q} = \frac{-\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

ومادامت العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة علاقة عكسية فإن مرونة الطلب السعرية ستكون سالبة دائماً ولكن لا تؤخذ الإشارة بنظر الاعتبار عند الحديث عن المرونة السعرية بل تؤخذ القيم المطلقة لها فنقول ان المرونة اكبر من واحد او مساوية للواحد الصحيح اي اننا نهمل الإشارة عند تقييم النتائج ونهتم بالقيمة المطلقة لها فقط.

مثال : اذا ارتفع سلعة معينة من 100 دينار الى 125 دينار و ادى ذلك الى انخفاض الكمية المطلوبة من 1000 وحدة الى 600 وحدة، فما مقدار الاستجابة (المرونة) للتغيرات الحاصلة بين السعر والكمية ؟

$$600-1000/1000 \quad - \quad 400/1000 \quad 400 \quad 100$$

$$EP = \frac{600-1000}{1000} = \frac{-400}{1000} = -0.4 * \frac{400}{100} = 1.6$$

$$125 - 100/100 \quad 25/100 \quad 1000 \quad 25$$

و تقسم السلع الزراعية استناداً الى درجة المرونة السعرية الى سلع مرونتها اكبر من الواحد الصحيح و تسمى سلع مرنة و سلع مرونتها اقل من الواحد الصحيح و تسمى سلع قليلة المرونة و سلع ذات مرونة متكافئة حيث مرونتها تساوي الواحد الصحيح.

2/ مرونة الطلب الدخلية : وهي تعني التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة مقسوماً على التغير النسبي في دخل الفرد و تقاس مرونة الطلب الدخلية كما يلي :

التغير النسبي في الكمية المطلوبة

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في دخل الفرد}}$$

التغير النسبي في دخل الفرد

$$\frac{\Delta Q}{Q} \quad \frac{\Delta Y}{Y} \quad \frac{\Delta Q}{Q} \quad Y \quad \frac{\Delta Q}{\Delta Y} \quad Y$$

$$EY = \frac{\Delta Q / Q}{\Delta Y / Y} = \frac{\Delta Q}{Q} * \frac{Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta Q}{\Delta Y} * \frac{Y}{Q}$$

$$Q \quad Y \quad Q \quad \Delta Y \quad \Delta Y \quad Q$$

حيث (Y) يعني الدخل و (ΔY) التغير بالدخل ، وتكون مرونة الطلب الدخلية موجبة و يكون الطلب اما مرن او غير مرن او احادي المرونة و الفائدة من هذه المرونة انها تستخدم لمعرفة الاهمية التي تتمتع بها السلع الزراعية لذا فان لها اهمية كبيرة في التخطيط للسياسة الانتاجية و الاستهلاكية للسلع الزراعية.

3/ مرونة الطلب المتقاطعة (التبادلية) : تشير هذه المرونة الى مدى تقارب سلعتين و يمكن التعبير عنها :

التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة الاولى

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة الاولى}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة الثانية}}$$

التغير النسبي في سعر السلعة الثانية

فإذا رمزنا الى السلعة الاولى (X) ولسعر السلعة الثانية بالرمز (P2) فإن المرونة المتقاطعة ستكون كمايلي :

$$E_c = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P_2}{P_2}} = \frac{\Delta X}{X} * \frac{P_2}{\Delta P_2} = \frac{\Delta X}{\Delta P_2} * \frac{P_2}{X}$$

و تكون هذه المرونة مساوية للواحد الصحيح او اكبر او اقل من الواحد الصحيح و تكون سالبة او موجبة ، فإذا كانت سالبة هذا يعني ان السلعتان مكملتين ، اما اذا كانت موجبة فهذا يعني ان السلعتان متنافستان (متبادلتان) و تعتبر هذه المرونة من الدلائل المهمة التي تعطينا مؤشر للعلاقة بين السلع الزراعية مع بعضها البعض.

ان السلع المكملة تعني : هي السلع التي يجب شرائها جنباً الى جنب مع السلع الاخرى فمثلاً لايمكن استخدام السيارة بدون شراء البنزين وبهذا يعتبر البنزين سلعة مكملة كما لايمكن شرب الشاي بدون شراء السكر لذا يعتبر السكر سلعة مكملة للشاي و هكذا وهنا اذا لم يتم استخدام السيارة او شرب الشاي سينخفض الطلب على البنزين و السكر عكس ماكان عليه حال السلع البديلة .

الماضرة الرابعة

عرض المنتجات الزراعية :

تعريف العرض : Supply

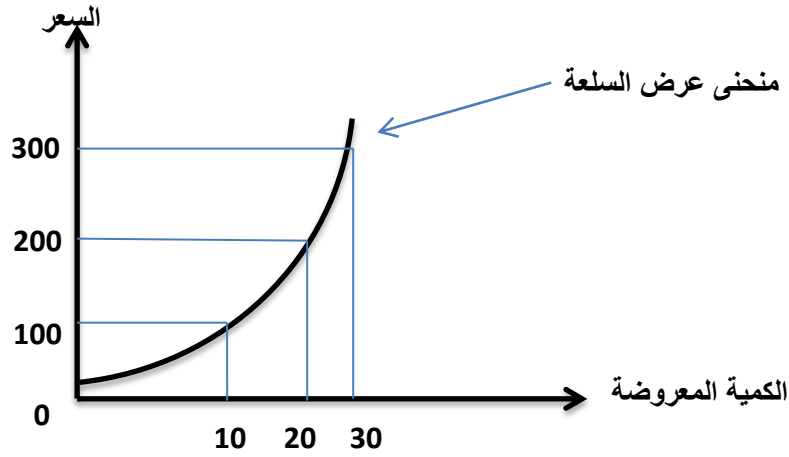
يعرف بأنه تلك الكمية من سلعة معينة التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدين لبيعها في السوق في السوق عند سعر معين و في زمن معين مع افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

ومن هذا التعريف فإن العرض الزراعي هو مقدار المحاصيل الزراعية التي يرغب المنتجون في انتاجها و بيعها بأسعار و اوقات معينة ، وفي حالة بقاء الاشياء الاخرى على حالها فإن الكمية المعروضة من سلعة معينة تتناسب طردياً مع هذه السلعة فكلما ارتفع السعر ارتفعت الكمية المعروضة و كلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة من السلعة.

ويمكن التعبير عن عرض المنتجات الزراعية بالشكل الجدولي التالي الذي يوضح العلاقة بين اسعار السوق و الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لأنتاجها وبيعها :

الكميات المعروضة (كغم)	الاسعار (كغم/دينار)
10	100
20	200
30	300
40	400
50	500
60	600

كما يمكن تصوير عرض المنتجات الزراعية بشكل بياني يسمى منحنى عرض المنتجات الزراعية الذي يرتفع من اسفل اليسار الى اعلى اليمين مبيناً العلاقة الطردية بين كل من السعر و الكمية المعروضة كما يلي :



شكل يوضح منحنى عرض المنتجات الزراعية

العوامل المؤثرة في عرض المنتجات الزراعية :

1/ سعر السلعة نفسها: يتوقف مقدار الكمية المعروضة من سلعة معينة على مقدار الاسعار فكلما كانت الاسعار عالية يقوم المنتجون بزيادة عرض منتجاتهم من المحاصيل الزراعية التي ارتفعت اسعارها و العكس صحيح.

2/ اسعار المحاصيل الزراعية البديلة : يتوقف عرض المحاصيل الزراعية على اسعار المحاصيل الاخرى التي يمكن ان تحل محلها حيث ان زيادة اسعار المحاصيل الاخرى سوف لا يشجع المنتجين على انتاج المحاصيل التي لم ترتفع اسعارها في السابق .

3/ اسعار عوامل الانتاج: تغير اسعار عوامل الانتاج يؤثر في تكاليف الانتاج فعند ارتفاع سعر احد عناصر الانتاج سيؤدي الى ارتفاع تكاليف المحاصيل الزراعية التي تستخدم كميات كبيرة من ذلك العنصر الانتاجي و هذا بدوره سيقفل من عرض تلك المحاصيل.

4/ المستوى التكنولوجي : يتأثر عرض المنتجات الزراعية بالمستوى التكنولوجي من خلال تأثير العامل التكنولوجي على التكاليف الانتاجية و استخدام الالات بكفاءة في العملية الانتاجية يؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج مما يحفز المنتجين الى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة العرض عند سعر معين.

5/ رغبة المنتجين بالاحتفاظ بالسلعة : ان عرض السلع و خاصة الزراعية تتناسب عكسياً مع رغبة المنتجين بالاحتفاظ بها و يبرر هذا العامل عند المزارعين الذين يحتفظون ببعض منتجاتهم لاستهلاكهم الذاتي او لبيعها في اوقات عند زيادة اسعارها.

6/ الضرائب و الاعانات : الاعانات تعطى للمنتجين من قبل الدولة لتقليل التكاليف الانتاجية وزيادة الانتاج ، ام الضرائب فان تأثيرها عكسي لأنها تعتبر تكاليف فإذا ارتفعت الضرائب المفروضة على سلعة معينة يقل انتاجها او عرضها.

7/ موسمية الانتاج الزراعي : وطول الموسم كالفترة التي يحتاجها النبات لإعطاء الثمر و فترة حياة الاشجار و فترة الاخصاب وغيرها مثلاً و مما تقدم فإنه دالة عرض السوق لسلعة زراعية معينة يمكن صياغتها كالاتي :

$$QS = F (X_1 , X_n, Y_1 , Y_n , T , S)$$

حيث ان :

QS = الكمية المعروضة من السلعة

F = ثابت الدالة

X₁ = سعر السلعة

X_n = سعر السلعة البديلة

Y_1, Y_n = اسعار عوامل الانتاج

T = المستوى التكنولوجي

S = الضرائب و الاعانات

مرونة العرض :

هي التغير النسبي في الكمية المعروضة مقسوماً على التغير النسبي لسعرها اي ان :

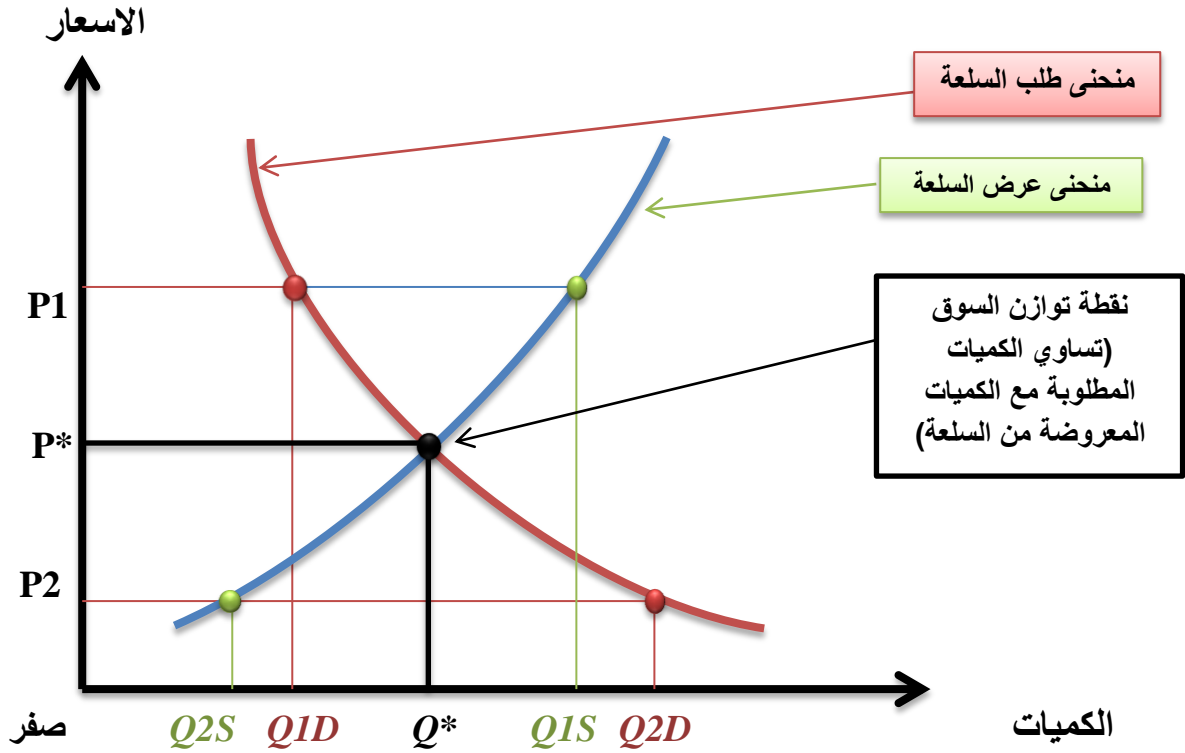
$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير في الكميات المعروضة من السلعة}}{\text{التغير في سعر السلعة}} = \frac{\text{الكميات المعروضة}}{\text{السعر الاصلي للسلعة}}$$

و اذا اعتبرنا (ES) مرونة العرض و (Q) الكمية المعروضة من السلعة و (P) سعر السلعة فإن مرونة العرض ستكون :

$$ES = \frac{\Delta Q}{Q} \div \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta Q}{Q} * \frac{P}{\Delta P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} * \frac{P}{Q}$$

تتراوح مرونة العرض بين الصفر والانهائية اي ان العرض يكون مرناً و غير مرناً، احادي المرونة و عديم المرونة و مرونته مالانهائية ، وتجدر الاشارة الى ان مرونة العرض تتوقف على مدى سهولة او صعوبة انتقال عناصر الانتاج فإذا كان الاحلال بين عناصر الانتاج ممكن فأن العرض مرناً و اذا كانت الموارد غير مستثمرة حالياً في مجال الانتاج كان العرض قليل المرونة.

تحديد سعر التوازن في سوق المنافسة التامة :



شكل بياني يوضح سعر التوازن سوق المنافسة التامة (تساوي الكمية المطلوبة من السلعة مع المعروض منها)

$Q1D$ و $Q2D$ = الكميات المطلوبة من السلعة

$Q1S$ و $Q2S$ = الكميات المعروضة من السلعة

$P1$ و $P2$ = السعر الاول والسعر الثاني

P^* و Q^* = سعر و كمية التوازن

تفسير حالة التوازن في الشكل البياني اعلاه:

نلاحظ تحقق حالة التوازن عند السعر P^* تكون كمية السلعة Q^* ولا يوجد اي سعر اخر او كمية اخرى تحقق التوازن بالنسبة لاسعار التي تزيد عن (P^*) كالسعر ($P1$) تكون الكميات المعروضة ($Q1S$) اكبر من الكميات المطلوبة ($Q1D$) اي توجد زيادة بالكمية المعروضة (يعني $Q1S$ اكبر من $Q1D$) وهذا يعني ان المنتجين لن يتمكنوا من بيع كل الكميات المعروضة من السلعة وهذا ما سيدفع الاسعار للانخفاض، اما

السعر الذي هو اقل من P^* كالسعر (P_2) تكون الكميات المعروضة (Q_2S) اقل من الكميات المطلوبة (Q_2D) اي توجد زيادة بالطلب على السلعة اكثر من الكمية المعروضة (يعني (Q_2D) اكبر من (Q_2S)) هذا سيدفع الاسعار للارتفاع ولن تكون هناك حالة توازن، اما عند السعر P^* والكمية Q^* تتساوى الكميات المعروضة من السلعة مع الطلب عليها و هذا ما يحقق حالة التوازن في السوق.

الماضرة الخامسة

اقتصاديات الانتاج الزراعي :

مفهوم الانتاج : Production

يعد الانتاج من الموضوعات الرئيسية في دراسة النظرية الاقتصادية اذ يشمل النشاطات الاقتصادية التي تستهدف استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات و رغبات الفرد اشباعاً مباشراً او غير مباشر و يعرف على انه خلق المنفعة او اضافة منفعة جديدة ومن هذا المنطلق يمكن تحديد المنافع التي يؤدي الانتاج الى خلقها او زيادتها الى :

1/ **المنفعة الشكلية** : هي المنفعة التي نحصل عليها من تغيير او تحويل في شكل المادة او المواد الاولية فنجعلها صالحة لأشباع حاجات الفرد مثل تحويل الحنطة الى طحين ثم الى خبز.

2/ **المنفعة المكانية** : هي المنفعة التي قد تضاف عند نقل السلعة من مكان انتاجها حيث تستهلك مثل نقل اللحوم من مزارع تربية الاغنام في الريف الى الاسواق في المدينة.

3/ **المنفعة الزمانية** : هي التي تزيد منفعة السلعة باختلاف زمان انتاجها عن زمان استهلاكها اثناء عمليات التخزين لتلك السلعة مثال خزن اللحوم في اماكن مبردة عند انتاجها الى وقت يزيد الطلب عليها.

4/ **المنفعة التملكية** : هي المنفعة التي تضاف للسلعة عبر وسيط او عدة وسطاء خلال العمليات التبادلية بين المنتج و المستهلك و التي تعمل بالنهاية على نقل ملكية السلعة مثل تجارة الماشية في اسواق الجملة .

5/ **منفعة الخدمة** : هذا النوع من الخدمة مستمد من الانتاج الخدمي الذي يشبع رغبات الفرد مثل خدمات المهندس الزراعي و الطبيب و المعلم الذين يقومون بإشباع حاجات الفرد بصورة خدمات.

الموارد الانتاجية الزراعية :

يطلق على العوامل التي تستخدم في العملية الانتاجية بالعوامل الداخلة بالانتاج Input و مهما كان الانتاج بسيطاً فأننا نحتاج الى عدة عوامل لصنعه و نظراً لإننا ندرس اقتصاديات الانتاج الحيواني والنباتي فأن الامر يقتضي الفاء الضوء اختصاراً على طبيعة الموارد الاقتصادية الزراعية التي سنتعامل معها تلك الاقتصاديات و تنحصر تلك الموارد الزراعية في (الارض ، العمل ، رأس المال ، ثم الادارة المزرعية و التنظيم) .

اولاً : الأرض : تشمل الارض بمعناها الواسع كل الظواهر الطبيعية التي تتعامل مع المحاصيل الزراعية من خلال التربة و يتضمن ذلك سطح الارض و ما تمتاز به من استعمالات مختلفة و كذلك ما يحتويه جوف الارض من موارد معدنية و لها اثار مفيدة في تغذية نباتات العلف هذا فضلاً عما يغلف الارض متميزة بدرجات متفاوتة من الحرارة و الرطوبة التي تؤدي مجتمعة الى التأثير في انتاج محاصيل معينة دون اخرى و تتسم الارض بخصائص تميزها عن غيرها من الموارد الاقتصادية ومنها ان الارض هبة الله عزوجل و ليست من جهود الانسان و انها مستديمة اي لها صفة الدوام حيث يمكن الحفاظ على قواها الطبيعية هذا فضلاً عن انها تعد محدودة في كميتها و ثابتة في موقعها.

ثانياً : العمل : يقصد بالعمل الجهد المبذول اختيارياً من قبل الفرد من اجل تحقيق منفعة او انه الجهد المبذول لإشباع حاجات الفرد و المجتمع و نظراً لأهمية هذا العنصر في العملية الانتاجية فقد ذهب بعض الاقتصاديون الى ان قيمة السلعة بما انفق فيها من عمل .

تتطلب الزراعة الحديثة تقسيماً للعمل يتحقق منه كفاءة انتاجية عالية وبمعنى اخر يجزء العمل المزرعي الى عدة عمليات و قيام عدة افراد بإنجازه ففي مزارع الانتاج الحيواني تعد العمليات الاروائية عملاً متخصصاً و العمليات التسويقية عملاً مختلفاً يتطلب مهارة اخرى عن تلك المستخدمة في العمليات الاروائية في حين كانت تتم كافة العمليات المزرعية في الزراعة التقليدية بواسطة الفرد في مزرعته، ويقاس العمل في مجال دوال الانتاج الحيواني و النباتي بصورة وحدات متساوية نظراً لإن قوة العمل المستخدم من قبل الرجل مقارنة بالمرأة العاملة او الاولاد العاملين في القطاع المذكور فقد اعتبر عمل الرجل في اليوم الواحد وحدة واحدة من العمل.

ثالثاً : رأس المال : يعد رأس المال من العناصر الانتاجية ذات اهمية نسبية عالية في الزراعة الحديثة و تعريفه العام انه الثروة التي تستخدم في انتاج ثروة اخرى و يقصد به في مجال دراستنا انه مجموع الأدوات و الآلات و مستلزمات الانتاج الاخرى الثابتة التي تستخدم في مجال الانتاج و يضم كذلك الحيوانات المزرعية في حالة استخدامها للتربة .

يقاس هذا المتغير في حالة استخدامه في اقتصاديات الانتاج الزراعي بوحدات متساوية وغالباً ما يستخدم الوحدات النقدية كأحدى المتغيرات في دوال الانتاج الزراعي كما يمكن قياس رأس المال

كوحدة تقنية (فنية) تستخدم في العملية الانتاجية الزراعية و في هذه الحالة يقتضي التوحيد من خلال طبيعة الوحدات المستخدمة كالقوة الحصانية في حالات الآلات و المكنات.

رابعاً : الادارة المزرعية و التنظيم : تتمثل العملية الادارية بإتخاذ القرارات من قبل مدير المزرعة و تتحدد العملية الادارية بخمس مراحل متسلسلة (التخطيط ثم التوجيه ثم التنسيق ثم الرقابة) و بهذا يكون التنظيم هو احد الادوات الادارية و في مجال الزراعة فأن التنظيم يهتم بصورة رئيسية في تنظيم عناصر الانتاج لتحقيق الكفاءة الاقتصادية و تعد الادارة في هذا الصدد احدى الادوات الرئيسية في العملية الانتاجية وذلك دور العامل الذي يقوم به عادة في اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية و ربطها ربطاً يحقق مستويات مثلى من النتائج بواسطة وضع الموارد الاقتصادية الزراعية في مجالات استخدامها الكفوءة خاصة و ان اتخاذ القرارات من قبل المزارع في مزارع الانتاج الحيواني يتطلب رعاية خاصة ، يعد اكثر اهمية في موازنة مثيلتها النباتية فعلى سبيل المثال حيوانات الحليب تتطلب رعاية خاصة في ايام الحلب و لا يمكن تأجيلها و يعد تسويق الحليب طازجاً مسألة في غاية الاهمية و ان القرار بشأنها يعد من المسائل المهمة.

اسعار موارد الانتاج (العوائد المتأتية من الموارد الانتاجية) :

ان العناصر الداخلة في انتاج المنتوجات الحيوانية لها عوائد نظراً لإسهامها في العملية الانتاجية و في بعض الاحيان يطلق عليها اسعار عناصر الانتاج او (عوائد عناصر الانتاج) وقد تعارف الاقتصاديون على ان يكون الربح هو عائد استخدام قوى الارض و الاجر عائد استخدام العمل و الفائدة عائد استخدام رأس المال ، اما الربح فيعد عائد الادارة المزرعية والتنظيم.

1 - الربح : ارتبط مفهوم الربح بالاقتصادي ريكاردو وقد رفه بأنه ذلك الجزء من انتاج الارض الذي يدفع لصاحب الارض عند استعمال قوى التربة الاصلية غير القابلة للتلف و غالباً ما يتأتى الدخل الناتج من الربح بواسطة سعر الارض الزراعية فالارض الخصبة التي تزرع فيها محاصيل ذات نوعية جيدة تتطلبها تلك الارض يكون ريعها مرتفع و يتوقف ريع الارض على طبيعة و امكانية زيادة عرضها فالارض الخصبة او الاقل خصوبة يمكن ان ينخفض ريعها بسبب عدم امكانية زيادة عرضها مقارنة بمثيلاتها في الاماكن الاخرى التي لايمكن زيادة عرضها فيها و هذا الربح يتأتى عندما يكون الطلب على الارض اكبر من عرضها.

2 - الاجور : تمثل الاجور عائد عنصر العمل والذي يمثل الجهد الانساني المبذول في عملية الانتاج و غالباً ما يتحدد الاجر وفقاً لعرض العمل والطلب عليه في الاقتصاديات التي تتسم بالمنافسة من حيث يقل تأثير قوى السوق في تحديده و يتحدد عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي مع مستوى الاجر و هي حالة توازن سوق العمل اما في حالة الاقتصاديات المخططة فتعد هذه الحالة واحدة من حالات اخرى في مجال تحديد الاجر وخاصة في الاقتصاديات التي تتباعد عن المنافسة .

3 - الفائدة : هي عائد النقود الموظفة في العملية الانتاجية و ذلك لإن رأس المال (في صورة نقود) يعد محدوداً فهناك سعراً يدفع لقاء توظيف النقود في الواجهة المختلفة للانتاج و تختلف اسعار الفائدة باختلاف الفترة الزمنية لإستخدام رأس المال (القرض) و طبيعة المخاطرة التي يتسم بها ذلك الاقراض و تختلف الفائدة عن عوائد عناصر الانتاج الاخرى (الربح ، الاجر) و ذلك لأنها تدفع مقابل استعمالاً غير مباشر من ناحية وانها معدل سنوي من ناحية اخرى.

4 - الربح : او الارباح مفاهيم مختلفة بأختلاف الاسلوب الذي ينظر اليها ألا ان الاقتصاد غالباً ما يعتبرها (تكلفة الفرصة البديلة) وهي نقداً عائداً لتحمل مخاطرة الاستثمار في مجال الانتاج و الذي يعد من قبل المنظم ومن ثم فإن الارباح هي مقابل الخدمات التنظيمية و تعد الارباح في المشاريع الانتاجية حافزاً للتوسع و النمو في مجال الاستثمار. وبالرغم من اهمية الموارد الاقتصادية كافة في العملية الانتاجية ألا ان هذه الاهمية تختلف نسبياً من نشاط انتاجي الى اخر .

الماضرة السادسة

الدالة الانتاجية الزراعية والمبادئ الاولى للاختيار :

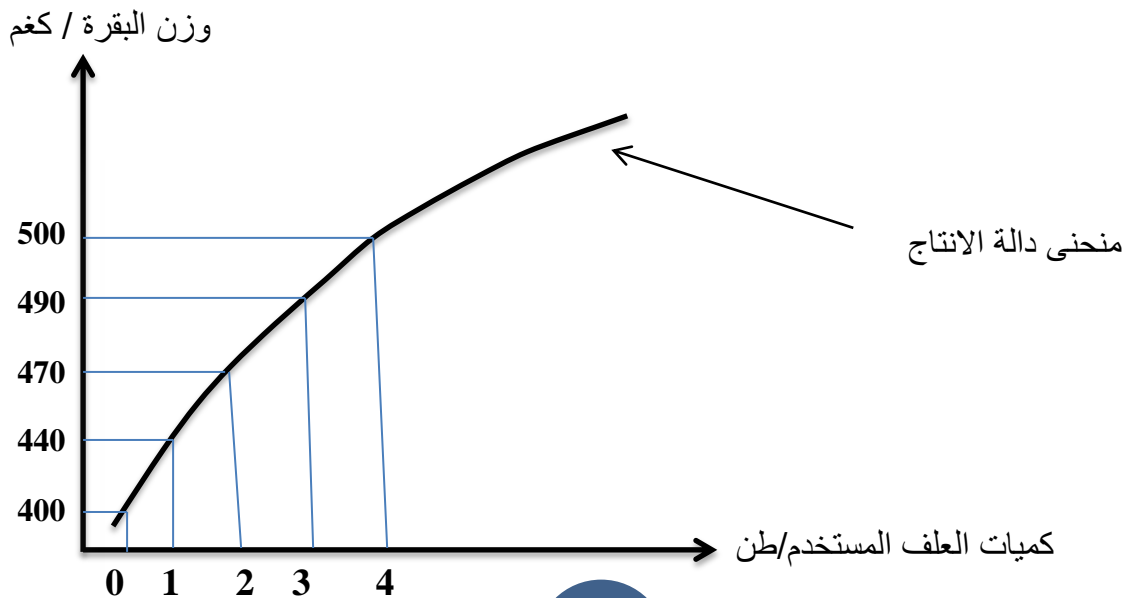
مفهوم الدالة الانتاجية :

دالة الانتاج : هي العلاقة بين الناتج وعوامل الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية فدالة الانتاج تبين مقدار الكمية المتوقع الحصول عليها من الانتاج استخدمنا في انتاجها مقادير معينة من العناصر الانتاجية المتوفرة فهي اذاً توضح كيف يتغير الناتج كلما غيرنا كمية العوامل الانتاجية ويمكن التعبير عن دالة الانتاج اما بجدول حسابي او بشكل بياني او صيغة رياضية و سوف نفترض تغير احد العناصر فقط مع ثبات باقي العناصر المستخدمة في العملية الانتاجية و ذلك لغرض التبسيط.

اولاً: الدالة الانتاجية في جدول حسابي (الشكل الجدولي لدالة الانتاج) : يوضح الجدول التالي دالة انتاجية افتراضية لنوع معين من الاعلاف عند استخدامها في تغذية الابقار مع افتراض ثبات باقي العناصر المستخدمة في التربية و كما يلي :

4	3	2	1	0	كمية العلف (وحدات العنصر الانتاجي (X)
500	490	470	440	400	وزن البقرة (الزيادة الحاصلة في وزن البقرة عند استخدام كميات متزايدة من العلف وتسمى وحدات الانتاج (Y)

ثانياً : الدالة الانتاجية في شكل بياني : حيث يمكن التعبير عن الدالة الانتاجية بيانياً وباستخدام نفس بيانات الشكل الجدولي وكما يلي :



ثالثاً : الدالة الانتاجية بصيغتها الرياضية : حيث يمكن التعبير عن الدالة الانتاجية بشكل رياضي كما يلي :

$$Y = F (X_1 , X_2 , X_3 , X_n)$$

حيث ان :

$$Y = \text{الكمية المنتجة من سلعة معينة .}$$

$$F = \text{ثابت الدالة}$$

$$X_1 , X_2 , X_3 , X_n = \text{العوامل الانتاجية المستخدمة في انتاج تلك السلعة .}$$

المشتقات الاقتصادية لدالة الانتاج :

تتضمن الدالة الانتاجية المشتقات الاقتصادية التالية التي لا يمكن للدارس الاستغناء عنها في مجال اتخاذ القرارات في اضافة او انقاص كميات الموارد :

1/ الناتج المتوسط (AP) : Average product

يتحدد الناتج المتوسط للمورد الانتاجي من حاصل قسمة الانتاج الكلي على عدد الوحدات المستخدمة من العنصر الانتاجي المتغير و للحصول على الناتج المتوسط نطبق القانون التالي :

$$\text{AP} = \frac{Y}{X}$$

2/ الناتج الحدي (MP) : Marginal product

يعبر عن الزيادة في الناتج الكلي نتيجة لأضافة وحدة واحدة من المورد المتغير المستخدم، ويمكن الحصول على قيمة الناتج الحدي بالقانون التالي :

$$\text{MP} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{Y_2 - Y_1}{X_2 - X_1}$$

3 / المرونة الانتاجية (EP) : Elasticity production

تعرف بأنها التغير النسبي في الانتاج الكلي مقسوما على التغير النسبي في المورد الانتاجي المتغير و يمكن اعتماد القانون التالي للحصول على قيمة المرونة :

$$EP = \frac{\Delta Y / Y}{\Delta X / X} = \frac{\Delta Y}{Y} \div \frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta Y}{Y} * \frac{X}{\Delta X}$$

$$= \frac{\Delta Y}{\Delta X} * \frac{X}{Y} = MP * AP = \frac{MP}{AP}$$

من الاشتقاق اعلاه يمكن استخراج قيمة المرونة بالاعلاقة :

MP
EP = -----
AP

و بما ان $(\Delta Y / \Delta X)$ يقصد به الناتج الحدي و ان (Y / X) يقصد به الناتج المتوسط فأن مرونة الانتاج هي حاصل قسمة الناتج الحدي على الناتج المتوسط و يستفاد من قيمة المرونة في التعرف على سلوك العنصر الانتاجي تجاه الناتج الكلي من المحصول و لقيمتها اهمية قصوى كمؤشر في اتخاذ القرارات الانتاجية لمدير المزرعة حيث يتحدد حجم اي عنصر انتاجي من خلال قيمة المرونة الانتاجية ، وتكون قيمة المرونة الانتاجية عند حسابها اما اكبر من الواحد الصحيح او اقل من الواحد الصحيح او سالبة (اقل من صفر).

قانون الغلة المتناقصة (قانون تناقص الغلة) :

ان هذا القانون المشهور في الدراسات الاقتصادية يوضح الاعلاقة الفنية بين عنصر انتاجي معين و بين الناتج الذي اشترك ذلك العنصر في انتاجه ، ويمكن صياغة قانون تناقص الغلة على انه :

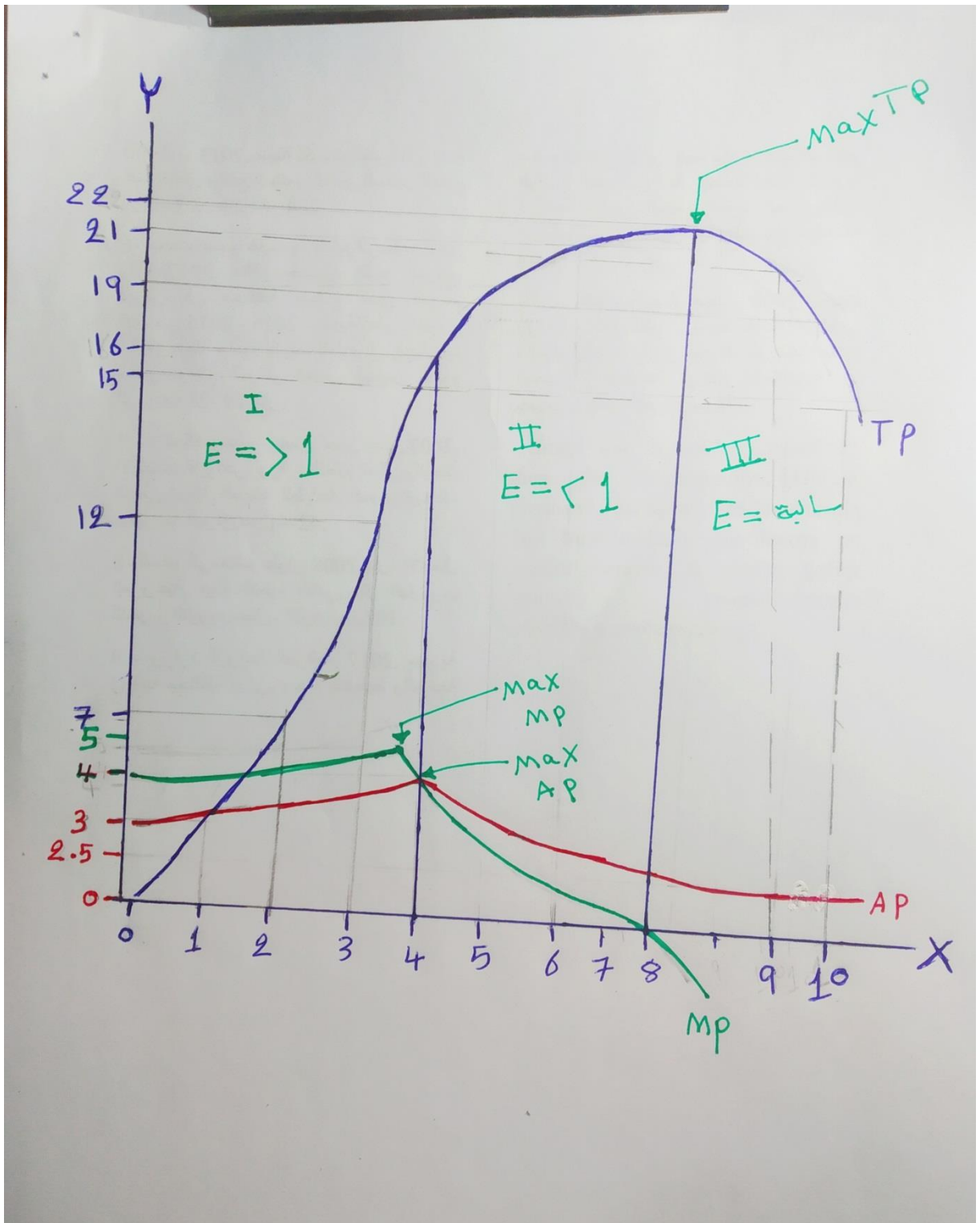
(كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من عنصر انتاجي متغير لمعدلات ثابتة و بقاء العناصر الاخرى على حالها دون تغيير فأن اجمالي الانتاج يأخذ بالزيادة بصورة متزايدة ثم يرتفع بصورة متناقصة حتى يبلغ مستواه الاقصى ثم يأخذ بعد ذلك بالتناقص المطلق)

و لتوضيح هذا القانون نفترض ان احد المزارعين لديه مساحة معينة من الارض يرغب بزراعتها بالقمح و قد استخدم عشرة عمال لذلك (العمال هم عنصر الانتاج المتغير في المثال) ومن الجدول التالي نجد كيف يتغير الانتاج بتغيير عدد العمال حيث نلاحظ اجمالي الانتاج يزداد كلما زاد عدد وحدات العمل حتى نصل الى العامل الثامن حيث نحصل على 22 طن من الانتاج و اذا اضفنا

عمال اخرين فإن اجمالي الانتاج يبدأ بالتناقص فيصبح 21 طن عند استخدام 9 وحدات عمل (اي تسعة عمال) و 15 طن من الانتاج الكلي عند استخدام 10 وحدات عمل (عشرة عمال):

المرونة الانتاجية EP	مراحل الانتاج	مقدار الناتج المتوسط/طن AP	مقدار الناتج الحدي/طن MP	مقدار الانتاج الكلي/طن Y = TP	عدد وحدات العنصر المتغير (X = العمل)
المرونة اكبر من واحد صحيح	المرحلة الاولى: مرحلة تزايد الغلة I	3	--	3	1
		3.5	4	7	2
		4	5	12	3
		4	4	16	4
المرونة اقل من واحد صحيح	المرحلة الثانية: مرحلة تناقص الغلة II	3.8	3	19	5
		3.5	2	21	6
		3.14	1	22	7
		2.75	0	22	8
المرونة اقل من صفر (سالبة)	المرحلة الثالثة: مرحلة تناقص الغلة المطلق III	2.37	-1	21	9
		1.5	-6	15	10

يشمل الحقل الثالث من الجدول الناتج الحدي فالناتج الحدي للعامل الثاني مثلاً هو اربعة اطنان وهو مقدار ما اضافته هذا العامل الى مجموع الانتاج و الناتج الحدي له اهمية كبيرة فعليه يتقرر معرفة وحدة العمل المتغيرة التي يتم التوقف عن الانتاج و يتحقق عندها اكبر قدر ممكن من الارباح، اما الناتج المتوسط الذي يستخرج من قسمة الانتاج الكلي على عدد وحدات العنصر المتغير المستخدم (عدد وحدات العمل) فعند اربع وحدات من العمل مثلاً يبلغ الانتاج الكلي (16) طن من القمح و يكون الناتج المتوسط (4) طن . الشكل البياني التالي يوضح منحنيات الانتاج الكلي (TP) والناتج المتوسط (AP) والناتج الحدي (MP) في مراحل قانون تناقص الغلة اعتماداً على الجدول السابق:



مراحل الانتاج في قانون تناقص الغلة :

عند ملاحظة الشكل التالي المستند الى بيانات الجدول السابق يمكن ان نميز ثلاث مراحل للانتاج من خلال قانون تناقص الغلة و لكل مرحلة من هذه المراحل مستوى معين من الانتاج سيتم توضيحها بالشرح و الرسم البياني كما يلي:

التفسير :

المرحلة الاولى (I) : وتسمى مرحلة تزايد الغلة تبدأ هذه المرحلة من بداية الشروع بالعملية الانتاجية و تنتهي بالنقطة التي يكون فيها متوسط الناتج في اعلى مستوى له، بهذه المرحلة يزداد الانتاج بنسبة اكبر من زيادة عنصر الانتاج المتغير و يكون الناتج الحدي اكبر من الناتج المتوسط ثم يأخذ الناتج الحدي بالتناقص حتى يتساوى مع الناتج المتوسط في نهاية هذه المرحلة ، ان زيادة الناتج الحدي في هذه المرحلة يعود سببه الى رقعة الارض المزروعة نسبة الى عدد العمال المشتغلين فيها و تكون المرونة في هذه المرحلة اكبر من الواحد الصحيح .

المرحلة الثانية (II) : و تسمى مرحلة تناقص الغلة ان مقدار ما يضيفه العامل في هذه المرحلة الى الانتاج اقل مما يضيفه العامل السابق له و لهذا اطلق على هذه المرحلة بمرحلة تناقص الغلة و يرجع السبب في ذلك الى ان العنصر الثابت (الارض) قد ازدحم بالعنصر المتغير (العمل) اي ان عدد وحدات العمل اكبر مما مطلوب و تتميز هذه المرحلة بإنخفاض كل من الناتج المتوسط و الناتج الحدي إلا ان الناتج الحدي يكون اكبر انخفاضاً من المتوسط ، وتبدأ هذه المرحلة من النقطة التي يتساوى فيها الناتج الحدي مع الناتج المتوسط و تنتهي بالنقطة التي يكون فيها الناتج الحدي صفر ($MP=0$) و الناتج الكلي في اعلى مستوى له ($TP = MAX$) لذلك تسمى هذه المرحلة ايضاً بمرحلة الانتاج الرشيدة، و الناتج الحدي في هذه المرحلة كمية موجبة و مرونة الانتاج تكون اقل من الواحد الصحيح .

المرحلة الثالثة (III) : تبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ الناتج الكلي بالتناقص و يكون الناتج الحدي فيها كمية سالبة اما مرونة الانتاج فأنها خلال هذه المرحلة تكون سالبة اي اقل من صفر وهنا تكون الارض قد وصلت الى طاقتها الانتاجية القصوى، وبأستعراض المراحل الثلاثة السابقة نجد ان المنتج يجب ان لا يقتصر على الانتاج في المرحلة الاولى نظراً لكبر مساحة الارض بالنسبة لعدد العمال في هذه المرحلة فزيادة عدد العمال يؤدي لزيادة الانتاج كما انه ليس من صالح المنتج دفع الانتاج الى المرحلة الثالثة لأن عدد العمال يكون اكبر من حاجة الارض مما يؤدي لزيادة التكاليف الانتاجية ، إذ انه يمكن الحصول على نفس الكمية من الانتاج بكمية اقل من العمال ، لذا فإن الانتاج يجب ان يتم خلال المرحلة الثانية حيث يتم ضمها ربط المورد الثابت مع المورد المتغير بصورة متناسبة (المزيج الامثل) تتحقق معه الكفاءة الاقتصادية لذلك اطلق على هذه المرحلة بمرحلة الانتاج الاقتصادي او مرحلة الانتاج الرشيد ، إلا ان المرحلة الموردية المثلى (الكميات من الموارد الانتاجية التي تحقق اقصى الايرادات) لا يمكن ان تتحقق إلا بمعرفة اسعار عوامل الانتاج و اسعار الانتاج التي تستخدم كدالة لأختيار حجم الناتج الذي يحقق هذا الهدف .

الماضرة السابعة

التكاليف الانتاجية :

التكاليف الانتاجية لمشاريع الانتاج الزراعي :

مقدمة : لا يمكن ان نتعرف على طبيعة الدالة الانتاجية و مشتقاتها بل تتطلب معرفة التكاليف الانتاجية التي يعمل وفقها مشروع الانتاج الزراعي، يهتم مدير المشروع في العديد من الحالات بتدنية تلك التكاليف و حفظها بالقدر الذي يعظم دخله من المشروع .

طبيعة التكاليف المزرعية : يقصد بإصطلاح التكاليف Costs عموماً مجموع ما يدفع مقابل جميع مكونات العناصر الاقتصادية المستخدمة في العملية الانتاجية و تتوقف التكاليف الكلية لأي مشروع زراعي على كل من الدالة الانتاجية لهذا المشروع و على مستويات الاسعار الساندة للعناصر الانتاجية المستخدمة.

● تصنف التكاليف الزراعية من حيث مداها الزمني الى :

1 - التكاليف في المدى الطويل

2 - التكاليف في المدى القصير

ومن الناحية الاقتصادية فإنه يمكن تعريف المدى القصير بأنه الفترة التي يبقى اثنائها واحداً او اكثر من العوامل الانتاجية ثابتاً مثل المكائن الزراعية المستخدمة بالعملية الانتاجية (المكائن الزراعية تعتبر عنصر انتاجي)، اما المدى الطويل هو تلك الفترة الطويلة نسبياً حيث تسمح بتغيير جميع العناصر الانتاجية المستخدمة بالعملية الانتاجية ولا يبقى اي منها ثابتاً اي ان جميع العناصر خلال المدى الطويل تعتبر متغيرة.

تكاليف المدى القصير تقسم الى :

اولاً: التكاليف الثابتة : Fixed cost

هي تلك النفقات التي لا تتغير بتغير كمية الانتاج حيث تدفع هذه النفقات سواء كانت الكمية المنتجة كبيرة او صغيرة و تشمل التكاليف الثابتة على البنود التالية :

1/معدل اندثار المعدات و المباني الثابتة و الآلات .

2/نفقات الاصلاح والصيانة اللازمة لبقاء هذه المعدات و الالات و المباني في حالة قابلة للاستعمال المزرعي.

3/النفقات الادارية التي تدفع لعدد من الموظفين و العمال الدائمين بالمشروع و الذين لا يمكن الاستغناء عنهم بصرف النظر عن اختلاف الكمية المنتجة من هذا المشروع.

4/ الفائدة على رأس المال المستثمر في المجال الزراعي .

5/ الدخل الذي يحصل عليه صاحب المشروع و لأنه قام بتأجير عمله الفني و الاداري لمشروع اخر (تكلفة الفرصة البديلة).

ثانياً : التكاليف المتغيرة : Variable cost

هي التكاليف التي تتغير بتغير كمية الانتاج على الرغم من بقاء حجم المشروع ثابتاً اي انها تعد مؤشراً للتغيرات التي تطرأ على حجم الانتاج في المشروع حيث تزيد هذه النفقات بزيادة الكمية المنتجة و تنخفض كلما انخفض الانتاج و تشمل هذه النفقات اثمان (البذور و الاسمدة و اجور العمال المؤقتين و الكهرباء و المستلزمات الانتاجية الانتاجية الاخرى التي تتغير بتغير حجم الانتاج).

وبناءً على ذلك فإن التكاليف الانتاجية الكلية Total cost في الاجل الطويل تتكون من التكاليف المتغيرة و التكاليف الثابتة :

$$TC = FC + VC$$

حيث :

$$Total\ cost = TC = \text{التكاليف الكلية}$$

$$Fixed\ cost = FC = \text{التكاليف الثابتة}$$

$$Varrible\ cost = VC = \text{التكاليف المتغيرة}$$

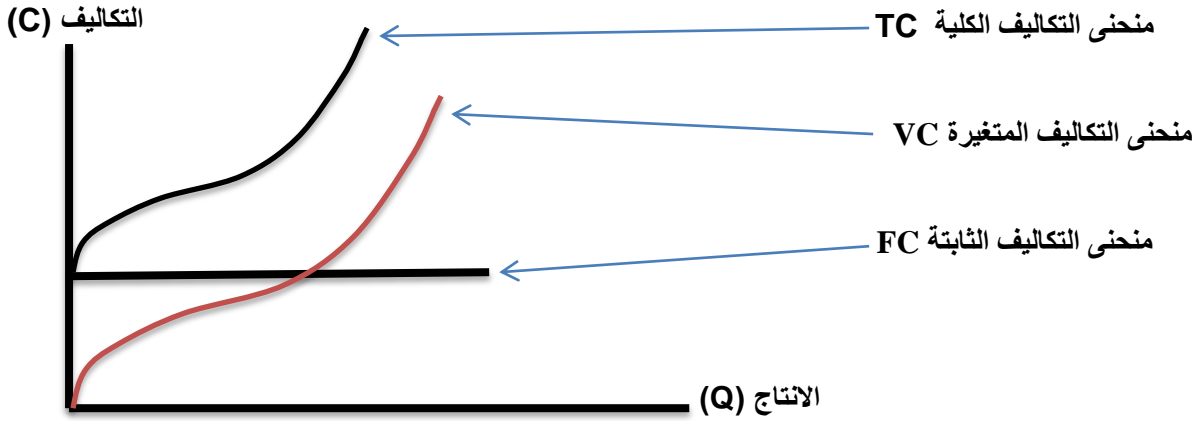
و تمثل دالة التكاليف الكلية لأي مشروع زراعي العلاقة بين كمية الناتج و بين التكاليف الكلية للمشروع، اي ان :

$$TC = F (Q)$$

$$FC + VC = F (Q)$$

حيث (Q) = كمية الانتاج

ولما كانت التكاليف الثابتة مقدار ثابت فإن التكاليف المتغيرة دالة طردية لمقدار الانتاج (حيث كلما ارتفعت كمية الانتاج ارتفع مقدار التكاليف المتغيرة) ، والشكل البياني التالي يوضح منحنيات التكاليف الكلية والمتغيرة والثابتة:



شكل بياني يوضح التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة

التكاليف الثابتة : كما يتضح من الرسم البياني عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الافقي يمثل مقدار ثابت من التكاليف سواء انتج المشروع ام لم ينتج، ام التكاليف المتغيرة : تمثل مراحل دالة التكاليف ، كذلك التكاليف الكلية هي مجموع التكاليف الثابتة و المتغيرة.

اذا كانت التكاليف الثابتة لا تتغير فإن منحنى التكاليف الكلية يوازي منحنى التكاليف المتغيرة في جميع مستويات الانتاج.

المشتقات الاقتصادية لدوال التكاليف :

تعد المشتقات الاقتصادية لدوال التكاليف من بين المؤشرات الاساسية للتعرف على طبيعة المرحلة التي يعمل بها المشروع او المزرعة و يمكن الحصول على اربعة انواع من هذه المشتقات و هي متوسط التكاليف الثابتة و متوسط التكاليف المتغيرة و متوسط التكاليف الكلية و الكلفة الحدية .

ولإيجاد مقدار ما يصيب كل وحدة منتجة من انواع التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية و الحدية يتم استخدام القوانين التالية :

$$AVC = \frac{VC}{Q}$$

$$AFC = \frac{FC}{Q}$$

$$ATC = \frac{TC}{Q}$$

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q}$$

حيث ان :

$$AVC = \text{متوسط التكاليف المتغيرة}$$

$$AFC = \text{متوسط التكاليف الثابتة}$$

$$ATC = \text{متوسط التكاليف الكلية}$$

$$MC = \text{التكاليف الحدية}$$

$$TC_1 - TC_2 = \Delta TC$$

$$Q_1 - Q_2 = \Delta Q$$

• التكاليف الحدية : Marginal cost

فهي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير وحدة واحدة من الانتاج .

وبما ان التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة و ان التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير الانتاج فإن التكاليف الحدية تساوي التغير في التكاليف المتغيرة على التغير في الانتاج اي :

$$\Delta TC$$

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q}$$

$$\Delta Q$$

و لتوضيح مشتقات دوال التكاليف نورد المثال التالي :

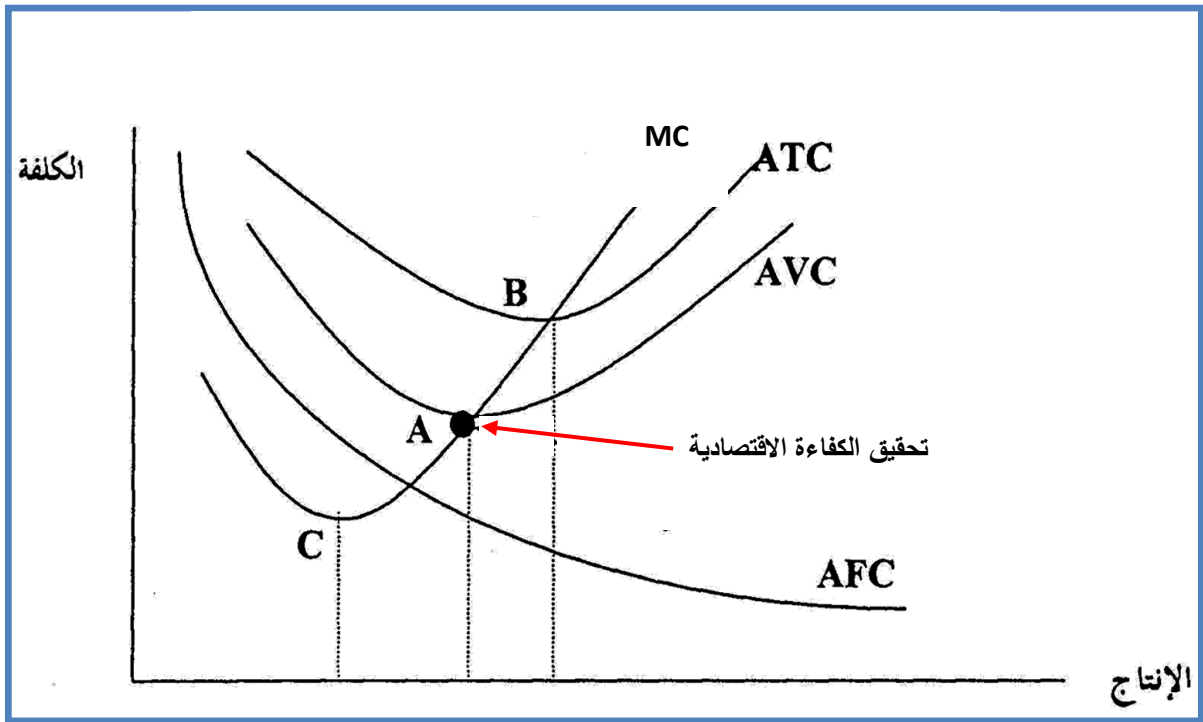
في احد مشاريع الانتاج الزراعي كانت الكميات المنتجة من محصول زراعي و تكاليف انتاجه الثابتة والمتغيرة كما موضحة بالجدول التالي ، احسب التكاليف الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة و الكلفة الحدية لكل مستوى من مستويات الانتاج ؟

التكاليف الحدية (MC)	متوسط التكاليف الكلية (ATC)	متوسط التكاليف الثابتة (AFC)	متوسط التكاليف المتغيرة (AVC)	التكاليف الكلية (TC)	التكاليف المتغيرة (VC)	التكاليف الثابتة (FC)	الكمية المنتجة (Q)
-	-	-	-	250	0	250	0
70	320	250	70	320	70	250	1

20	170	125	45	340	90	250	2
11	117	83.3	33.7	351	101	250	3
9	90	62.5	27.5	360	110	250	4
10	74	50	24	370	120	250	5
16	64.3	41.6	22.7	368	136	250	6

و يمكن التعبير عن متوسطات التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة و الحدية بالشكل البياني التالي :

الشكل البياني لمتوسطات التكاليف (المشتقات الاقتصادية لدالة التكاليف)



و من ملاحظة الشكل البياني اعلاه نجد ان (AFC) تتناقص باستمرار و تقترب من المحور الافقي و لا تتقاطع معه و انه يتناقص حتى يصل الى حد معين ثم يزايد اما (ATC) فإنه ناتج من (AVC + AFC) و انه يأخذ شكل حرف U لأنه يعتمد على شكل كل من هذين المنحنيين اما منحنى التكاليف الحدية (MC) فإنه يتناقص في البداية حتى يصل الى ادنى نقطة له و من ثم يزايد حتى يقطع كل من منحني (AVC و ATC) عند ادنى نقطة لكل منهما .

العلاقة بين دوال الانتاج و دوال التكاليف لمشروعات الانتاج الزراعي :

تعد دوال التكاليف الوجه الثاني لدوال الانتاج و لهذا فإن العلاقة بين الدالتين مترابطة حيث تذكر احدهما الاخرى .

ويمكن ايجاد العلاقة بين منحنيات الناتج و منحنيات التكاليف من خلال توضيح العلاقة بين منحنى متوسط الانتاج و الناتج الحدي و متوسط التكاليف و التكاليف الحدية فمن ملاحظة الشكل ادناه نجد منه ان منحنى الناتج الحدي يقطع منحنى الناتج المتوسط عند اعلى نقطة فيه فيما يقطع منحنى التكاليف الحدية منحنى متوسط التكاليف عند ادنى نقطة له، ان نقطة تقاطع منحنى الناتج الحدي و منحنى الناتج المتوسط تحدد مرحلة تزايد الانتاج (مرحلة تزايد الغلة) بينما نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية و التكاليف المتوسطة تحدد نهاية مرحلة تناقص التكاليف و هي تقابل مرحلة تزايد الغلة ، بينما المرحلة الثانية تبدأ بعد النقطة التي تتساوى عندها التكاليف الحدية مع متوسط التكاليف ، وهذه المرحلة يمكن تسميتها بمرحلة تزايد التكاليف و هي تقابل مرحلة تناقص الغلة.

الحاضرة الثامنة

الايرادات و الارباح لمشاريع الانتاج الزراعي :

تمهيد :

قبل البدء بشرح القواعد الاقتصادية اللازمة لتحقيق الایرادات القصوى لمشروعات الانتاج الزراعي لابد اولاً من توضيح المفاهيم و العلاقات الاقتصادية الخاصة بالایرادات المتحققة من هذه المشروعات .

اولاً : الایراد الكلي : Total Revenue

هو مجموع ما يحصل عليه البائع ثمناً للكمية التي يبيعهها و بالتالي هو الكمية المباعة مضروبة في السعر اي ان :

$$TR = Q * P$$

حيث ان :

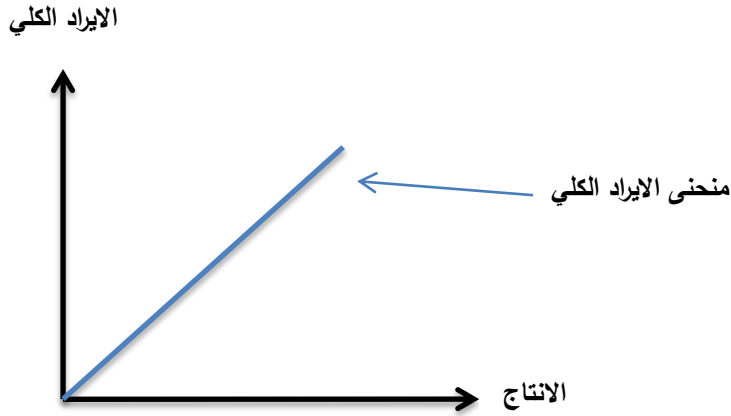
Total Revenue = TR = الایراد الكلي

Q = كمية السلعة المباعة

P = سعر الوحدة الواحدة

● منحنى الایراد في سوق المنافسة التامة هو خط مستقيم يبدأ من نقطة الاصل و ميله يساوي السعر.

ولما كان البائع في سوق المنافسة التامة لا يستطيع التأثير في السعر فهو معطى (As given) بالنسبة له فأن ميل خط الایراد الكلي لا يتغير



ثانياً : الايراد المتوسط : Average Revenue

هو نصيب الوحدة المباعة من الايراد الكلي و بالتالي هو حاصل قسمة الايراد الكلي على عدد الوحدات المباعة اي :

$$AV = \frac{TR}{Q}$$

حيث ان :

$$\text{Average Revenue} = \text{ايراد المتوسط} = AV$$

$$Q = \text{الكمية المباعة}$$

$$P = \text{سعر الوحدة الواحدة}$$

السوق : Market

هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات و تقسم الاسواق الى اربعة اقسام وهي : سوق المنافسة التامة و سوق الاحتكارية و سوق الاحتكار و سوق منافسة القلة.

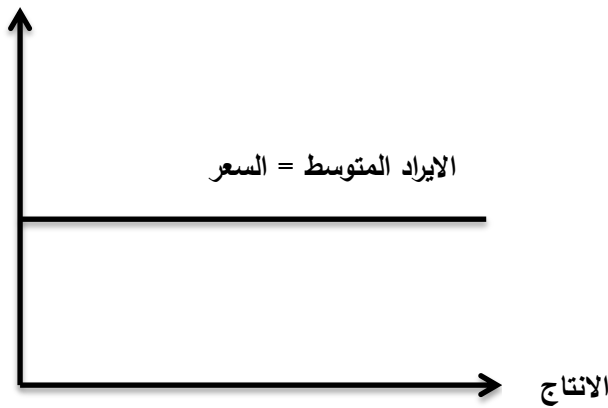
تقع اغلب الاسواق الزراعية ضمن سوق المنافسة التامة التي هي حالة افتراضية بحتة و تعني غياب قوة الاحتكار يعني لا يوجد بائع لوحد و لا يوجد مشتري لوحد ذو تأثير على الاسعار و لتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توفر شروط، واهم شروط المنافسة التامة في الاسواق الزراعية هي : وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين في السوق اي لا توجد قيود على دخول مشاريع جديدة او خروج مشاريع من السوق كذلك العلم بظروف السوق كالربح بالنسبة للبائعين و الاسعار بالنسبة للمشتري و اخيراً يجب ان يكون هناك تجانس في السلعة المباعة.

- الايراد المتوسط في سوق المنافسة التامة يتغير بتغير الكمية المباعة و السبب في ذلك ان السعر في سوق المنافسة التامة يكون ثابتاً و بذلك فالايراد المتوسط يساوي السعر الذي تباع به السلعة و تثبت ذلك المعادلة التالية :

$$AR = \frac{TR}{Q} = \frac{P*Q}{Q} = P$$

بناءً على هذه المساوات بين الايراد المتوسط و السعر فإن منحنى الايراد المتوسط يكون على شكل خط مستقيم موازي للمحور الافقي :

الايراد المتوسط و السعر



ثالثاً : **الايراد الحدي : Marginal Revenue**

هو مقدار التغير في الايراد الكلي الناتج عن التغير في الكمية المباعة بوحدة واحدة وهو الايراد الناتج عن بيع وحدة اضافية من الانتاج و رياضياً يعبر عنه :

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

حيث ان :

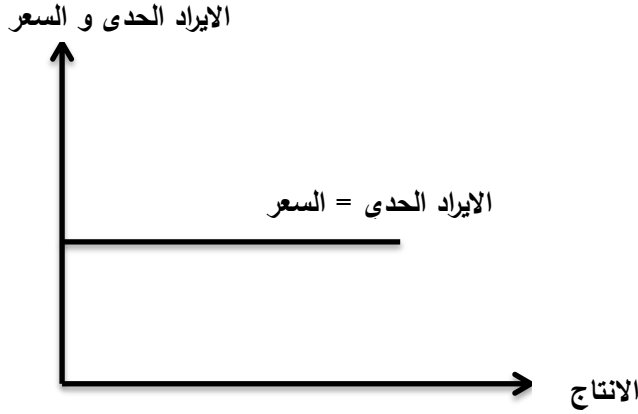
$$MR = \text{الايراد الحدي}$$

$$\Delta TR = \text{التغير بالايراد الكلي} (TR1 - TR2)$$

$$\Delta Q = \text{التغير بالكمية المباعة} (Q1 - Q2)$$

ولما كان الايراد الكلي هو التغير بالكمية المباعة مضروباً في السعر وان السعر ثابت فإن الايراد الكلي سيزداد عند اضافة وحدة اضافية ما يعادل السعر و هذا يعني ان السعر في ظل المنافسة

التامة مساوياً للإيراد الحدي والإيراد الكلي وان الإيراد الحدي يكون ثابتاً عند تغير الكمية المباعة، اي انه يأخذ خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي ، كما في الرسم البياني التالي :

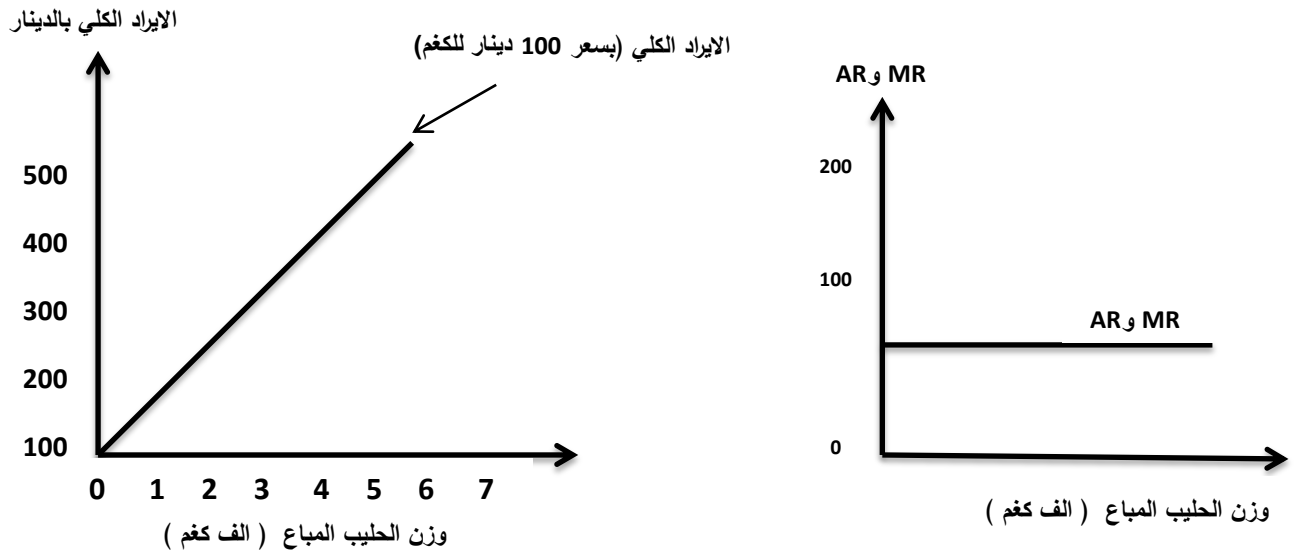


ويعبر رياضياً عن الإيراد الحدي كمايلي :

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q} = \frac{\Delta Q * P}{\Delta Q} = P$$

دوال التكاليف و الأرباح القصوى لمشروعات الانتاج الزراعي :

تحت الظروف المناسبة الكاملة حيث تتعدد مشاريع الانتاج الزراعي لاثوثر الكمية المباعة لمشروع معين على سعر السوق لذلك فأن المشروع سوف يحصل على سعر الوحدة نفسه من منتجاته سواء باع 100 كغم او 1000 كغم من سلعة زراعية و بعبارة اخرى يمكن القول ان كل وحدة مباعة تضيف المقدار نفسه الى الدخل او الإيراد الكلي للمشروع ولذلك ان شكل منحنى الإيراد الكلي للمشروع الواحد يكون موضحاً في الشكل البياني ادناه اذا كان المشروع الزراعي يقوم بإنتاج الحليب و يبيع الكيلو غرام الواحد بسعر 100 دينار فأن المنحنى سيكون خطياً و يعني ان كل كيلو غرام مباع من الحليب يضيف 100 دينار الى الإيراد الكلي للمشروع و يمكن اشتقاق كل من الإيراد الحدي والمتوسط من الإيراد الكلي للمشروع و لإن منحنى الإيراد الكلي خط مستقيم سوف يكون كل من الإيراد الحدي والمتوسط متساويان و ثابتين عند قيمة سعر بيع الكيلو غرام الواحد من الحليب لإن الإيراد المتوسط هو ميل اي خط يبدأ من نقطة الاصل و يقطع منحنى الإيراد الكلي اما الإيراد الحدي فيمثل ميل المماس لمنحنى الإيراد الكلي و كلاهما متساويان عندما يكون منحنى الإيراد الكلي خطاً مستقيماً مبتدأ من نقطة الاصل.



و يحقق المشروع اقصى الارباح له عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الايراد الحدي للوحدة المنتجة به و بمعنى اخر :

$$MC = MR$$

اما في حالة المنافسة التامة فيكون:

$$MR = AR$$

حيث ان :

$$MR = \text{الايراد الحدي}$$

$$MC = \text{الكلفة الحدية}$$

و السبب في ذلك ان مقياس الكلفة الحدية والايراد الحدي بمقدار بالاضافة الى كل من الكلفة الكلية و الايراد الكلي على التوالي لذلك فأن انتاج كيلو غرام اضافي من الحليب يكون مربحاً طالما كانت الكلفة الحدية اقل من الايراد الحدي لأن ما يضاف الى الكلفة اقل مما يضاف الى الايراد و بالعكس يكون انتاج الكيلو غرام الاضافي من الحليب غير مبرح اذا كانت الكلفة الحدية اكبر من الايراد الحدي ان مقدار ما يضاف الى التكاليف الكلية يكون اكبر من المقدار الذي يضاف الى الايراد الكلي بمعنى اخر اذا كان مشروع الانتاج الزراعي يحقق العلاقة (MR اكبر من MC) فأن ذلك يعني امكانية التوسع في انتاج المشروع اما اذا كان المشروع الزراعي يحقق العلاقة (MR اقل من MC) فأن ذلك يعني ان الاضافة الى المدخلات ستؤدي الى خفض الارباح المتحققة من المشروع.

الأرباح : Profits

تمثل صافي الدخل و الذي يمكن ان يحصل عليه المنتج من خلال الايرادات الكلية مطروحاً منها التكاليف الكلية .

هناك نوعين من الأرباح :

1 - الأرباح الاعتيادية: وهي تلك الأرباح التي نحصل عليها عندما تتحقق العلاقة ($TC = TR$) اي عندما تتساوى الكلفة الكلية مع الايراد الكلي.

2 - الأرباح الاقتصادية : هي الأرباح التي نحصل عليها عندما تتحقق العلاقة (TR اكبر من TC) اي عندما يكون الايراد الكلي اكبر من الكلفة الكلية .

المعوقات التي تؤدي الى عدم تحقيق الأرباح :

1 - عدم توفر المعرفة الكافية لدى المزارعين عن العلاقة الفنية بين الموارد الانتاجية .

2 - عدم التأكد (اللابقين) بالنسبة لأسعار الوحدات المنتجة او الموارد الانتاجية.

المحاضرة التاسعة

التسويق الزراعي :

يُعرف التسويق الزراعي على انه العلم الذي يبحث في المهام ذات العلاقة بحال السلع و الخدمات من مصادر انتاجها الى المستهلكين النهائيين.

يحتل التسويق دوراً مهماً في خدمة المنتجين و المستهلكين على حد سواء و ان التسويق يضيف على المنتجات التي تمر خلال قنواته قيمة اقتصادية اضافية خلال الوضائف التي تنطوي عليها العمليات التسويقية التي تأخذ شكلين رئيسيين :

- أولاً: المنفعة المستمدة من نقل المنتجات من الحقل الى المستهلك و بذلك يستفيد المنتج من تصريف منتجاته و يستفاد المستهلك من تناول هذه المنتجات دون البحث عنها في مراكز انتاجها.
- ثانياً: المنفعة التي تضيفها العمليات التسويقية من خلال وظيفه الخزن للفائض في مواسم الوفرة لغرض الاستفادة منها في مواسم الشحة.

الوظائف التسويقية :

لغرض التعرف على اهمية التسويق و الاطراف المشاركة في العمليات التسويقية لا بد من القاء نظرة على اهم الوظائف التسويقية و التي يمكن تلخيصها كمايلي :

1/ الفرز والتدريج : ان الهدف من هذه العملية المهمة عزل الجزء التالف من المحصول و تدريج الصالح منه الى اصناف تعكس درجات جودة المنتج لغرض تسهيل مهمة المشتري في التعرف على درجة الجودة للمنتج ثم الحصول على درجات تفاصيله من الاسعار وفقاً للجودة و تعتبر عملية الفرز و التدريج ضمن المهام الاولى للمنتج و تزداد اهميتها كلما تباينت مستويات الجودة للمنتج.

2/ التعبئة و التغليف : تستهدف هذه العملية وضع المنتجات في العبوات المناسبة من اكياس و صناديق حسب طبيعة المحصول لضمان ايصالها الى اماكن الاستهلاك في القصبات والمدن و يتحمل الفرد وضيعة نقل المحصول من المزرعة الى هذه المراكز ان نوعية التعبئة و التغليف امرأ بارزاً في الترويج للمنتجات الزراعية اذ يساعد على جذب المستهلك تجاه تلك السلعة كذلك تسهيل العمليات الاخرى كالنقل و التخزين و البيع و الشراء في الاسواق للحصول على اسعار مناسبة للمنتجات، ان توفير عبوات ملائمة و مناسبة يقلل من نفقات التحميل و النقل و التخزين وكذلك الاقتصاد بالجهود البشرية لعمليات التفريغ و التوزيع للسلع و المنتجات كذلك اشباع رغبات المستهلكين من حيث شكل و حجم العبوات و وضوح بيانات السلعة كما يراعى في صنع العبوات مادة صنعها و تصميمها و احكام غلقها لتتناسب مع رغبات المستهلكين وكمية استهلاكهم.

3/ النقل : تأتي اهمية النقل في النشاط التسويقي من خلال عملية تجميع المنتجات الزراعية من مراكز الانتاج و جعلها في متناول مراكز الاستهلاك و يعد النقل من الوظائف المتخصصة وقد تتم من خلال مؤسسات مختصة بذلك او من خلال وسائل النقل التي يمتلكها كبار المنتجين لنقل المنتجات من مراكز الانتاج الى مراكز بيع الجملة و على وجه العموم فإن تكاليف النقل يتحملها الطرف الذي تنقل اليه كمية المنتجات من المكان و اللحظة التي يتم فيها عملية البيع سواء كان الحقل او مركز بيع الجملة .

4/ الخزن : ان الحاجة للخزن لمختلف المنتجات الزراعية تقتضي طبيعة انتاجها و الطلب عليها ان تخزن في مرحلة او اكثر من مراحل انتاجها من مراكز الانتاج الى المستهلك النهائي و هناك انواع مختلفة للخزن مثل خزن الحبوب في صوامع خاصة بها (مخازن السايلو) و برادات للفواكه والخضر والخزن المجمد كخزن اللحوم ومن ناحية المكان قد يلجأ المنتجون الى خزن منتجاتهم لفترة وجيزة الى حين انتقال ملكيتها الى تجار الجملة او مراكز التسليم الحكومية التي تقوم بإنشاء الطاقات التخزينية الكبيرة كالصوامع و المسقفات لضمان جودة خزين ستراتيجي لمجابهة حالات النقص في الانتاج المحلي او ضروري في الحالات الطارئة، كما تقوم حقول

الدواجن الكبيرة بإنشاء الطاقات الخزنينة المجمدة و تقوم بالذبح و التقطيع و التغليف لحين تصريف المنتج الى باعة المفرد بوسائل نقل مبردة و مما تجدر الاشارة اليه ان هذه الوضائف السابق ذكرها كافة يترتب عليها تكاليف كما تتولد من عملية انسياب المنتجات من مراكز الانتاج الى المستهلك النهائي تكاليف اضافية تسمى الهوامش التسويقية بما في ذلك العمولات التي يتقاضاها الدالون في مراكز بيع الجملة و هوامش الربح التي يسعى لتحقيقها باعة المفرد.

كفاءة الجهاز التسويقي :

يمكن ان تقاس كفاءة الجهاز التسويقي بعنصرين مهمين وهما :

1 / مدى قدرة المؤسسات التسويقية على تقليل التالف و الفقدان الذي يصاحب عملية نقل المنتجات من مراكز الانتاج الى المستهلك النهائي.

2 / تقليص الهوامش التسويقية.

انواع الاسواق

يمكن تقسيم الاسواق بالنسبة لحجم السلعة المتداولة و كذلك الاختصاص المكاني الى الانماط التالية:

1 / الاسواق المحلية : هي الاسواق التي تكون قريبة من مناطق الانتاج بحيث تتجمع السلع و الحاصلات الزراعية من عدد كبير من المنتجين الزراعيين و من ثم تنقل الى الاسواق المركزية .

2 / الاسواق المركزية : عبارة عن اسواق عامة تقع في مراكز المدن الكبيرة بالقرب من المناطق الزراعية غزيرة الانتاج حيث ترسل اليها الحاصلات و الغلل الزراعية من الاسواق المحلية.

3 / اسواق الجملة : هذه الاسواق تستلم السلع و الحاصلات من الاسواق المحلية و المركزية و توجد فيها التسهيلات اللازمة لتداول السلع من شحن و تفريغ و تخزين و تسهيل عمليات البيع و الشراء.

4 / اسواق التصدير : و هذه الاسواق تقوم بتصدير السلع الخارج البلاد حيث تتوافر فيها جميع التسهيلات لأجل التدريج و التعبئة والتخزين و الشحن و التفريغ و النقل و جمع و نشر المعلومات التسويقية و تسهيل المراسلات الى المصدرين و المستوردين للسلع و الحاصلات الزراعية و غالباً ما تقع في المدن الساحلية او القريبة من الطرق الخارجية.

5 / اسواق التجزئة : و هذه الاسواق تشمل على عدد كبير من المحلات و الباعة الذين يكون مصدر سلعتهم التي يوردوها الى هذه الاسواق هي اسواق الجملة.

الوسطاء :

يعد الوسيط عنصر من العناصر الرئيسية في العمليات التسويقية حيث تنقل السلع من خلالهم من المنتج الى المستهلك و يختلف عمل الوسطاء باختلاف الاسواق التي يعلمون بها و تبعاً لذلك نوجز اهم انواع الوسطاء في عمليات التسويق الزراعي :

1- التجار المحليون : وهم الوسطاء الذين يعملون بين المنتج و تاجر الجملة فهم يشترون السلع من المنتج و يقومون بتجميع هذه السلع قبل شحنها الى اسواق الجملة و تعتمد ارباح هؤلاء الوسطاء على الفرق بين ما يدفعه المستهلك الى المنتج.

2- تجار الجملة : هؤلاء يشترون السلع الزراعية بكميات كبيرة من المنتجين او من الوسطاء المحليين و بيعها لعملاء اخرين يقومون ببيعها الى تاجر التخزين و يتسم هذا النوع من الوسطاء بأنهم يبيعون السلعة لعملاء يقومون بإعادة بيعها و لا يحتفظون بها لأستعمالهم الخاص.

3 - السماسرة : هم وسطاء بين البائع و المشتري يقومون بتقريب وجهات النظر بين هؤلاء الى ان تتم الصفقة و من ثم ليست لهم حرية التصرف بالسلعة لكن لهم حرية كبيرة في مناقشة الاسعار و يحصلون على اجور يتم الاتفاق عليها من قبل البائع و المشتري.

4 - المضاربون : وهم التجار الذين يقومون بعمليات تجارية غير منتظمة في تسويق الحاصلات الزراعية و هدفهم الرئيس هو الارباح من خلال الصفقات السريعة.

5 - التجار المصدرون : هم الوسطاء الذين يشترون السلع من سوق معينة و يبيعونها في اسواق اخرى خارج الحدود و عليه فأن عامل الوقت الذي يستغرقه في نقل السلعة يعتبر عامل مهم في تقدير مصير الارباح التي يجنونها .

6 - تجار التجزئة : و هذا النوع من الوسطاء يتعامل بشكل مباشر مع المستهلكين و تبقى احياناً السلع في حوزته لفترة اطول من الزمن لذلك فأن دورة رأس المال لديه ابطأ من دورة رأس المال لدى الوسطاء الاخرين .